

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢٢١

الخميس، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جايشنكار	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الكعبي
	أيرلندا	السيد كوفيني
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد كليلاند
	فرنسا	السيد دوريفير
	كينيا	السيد سنغ أوي
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اللورد أحمد
	النرويج	السيدة يول
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نولاند

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

النهج العالمي لمكافحة الإرهاب - المبادئ وسبل المضي قدما

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند

لدى الأمم المتحدة (S/2022/906)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/906، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة، تحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر. أعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (تكلم بالإنكليزية): أشكر جمهورية الهند على تنظيم هذه الإحاطة خلال رئاستها لمجلس الأمن.

إن التهديد العالمي المستمر الذي يشكله الإرهاب لا يتطلب اهتماما مستمرا من المجلس فحسب، بل يتطلب أيضا اتباع نهج جماعي متجدد، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" (A/75/982). وستحدد خطته الجديدة للسلام طريقا للمضي قدما لمعالجة المخاطر والتهديدات المتقاطعة التي لا تشمل الإرهاب فحسب، ولكن أيضا النزاع المسلح وتفاقم حالة الطوارئ المناخية والفقر وعدم المساواة والفضاء الإلكتروني غير المنظم وصعوبة التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا. وحجم التهديدات الحالية للسلام والأمن الدوليين وتعقيدها لا يتطلبان أقل من ذلك. وفي هذا الصدد، أكرر دعوة الأمين العام إلى تعزيز تعددية الأطراف باعتباره ضرورة وليس خيارا.

وعلى الرغم من استمرار الخسائر التي يتكبدها تنظيم القاعدة وداعش في قياداتهما، فقد أصبح الإرهاب بشكل عام أكثر تفشيا وأكثر انتشارا من الناحية الجغرافية، مما يؤثر على حياة الملايين في جميع أنحاء العالم. ففي السنوات الأخيرة، واصلت الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة والجماعات المنتسبة لهما استغلال عدم الاستقرار والهشاشة والنزاع لتعزيز خططها. وهذا هو الحال بشكل خاص في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حيث لا يزال الوضع ملحا نظرا لسعي الجماعات الإرهابية إلى توسيع منطقة عملياتها. وأسهمت أنشطة هذه الجماعات أيضا في تدهور الحالة الأمنية في أجزاء أخرى من القارة، ولا سيما في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي.

الإعراب عن التعاطف حدادا على جميع ضحايا الإرهاب وحفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم على مر السنين أثناء أداء واجباتهم الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نشرع في جلسة اليوم، أدعو جميع الأعضاء إلى الانضمام إلي في التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على جميع ضحايا الإرهاب.

وقد تلقينا أيضا تقارير عن مقتل أحد حفظة السلام الأيرلنديين بشكل مأساوي وإصابة أربعة آخرين بجروح في لبنان أمس. وندعو لهم بالشفاء العاجل. كما أدعو جميع الأعضاء إلى إحياء ذكرى حفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم على مر السنين أثناء أداء واجباتهم. التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية النهج العالمي لمكافحة الإرهاب - المبادئ وسبل المضي قدما رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة (S/2022/906)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء الموقرين وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى. فحضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام، مكتب مكافحة الإرهاب؛ والسيد ويشيونغ تشن، المدير التنفيذي بالنيابة للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب؛ والسيدة أنجالي فيجاي كولث، مسؤولة التمريض في مستشفى "كاما وألبليس" في مومباي وإحدى الناجيات من هجمات مومباي الإرهابية التي وقعت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وتتطلب مزيداً من الفهم، وأكرر دعوته إلى وضع خطط وطنية للتصدي لهذا التهديد وتنفيذها.

وأود أن أوجز بعض المبادئ المقترحة لتوجيه عملنا الجماعي في المضي قدماً في مكافحة الإرهاب.

أولاً، فيما يتعلق بالعمل الوقائي، لا يوجد علاج أفضل وأكثر كفاءة للتهديد الذي يشكله الإرهاب من الوقاية. وتبين التجربة الدولية لمكافحة الإرهاب على مدى العشرين عاماً الماضية محدودية التركيز على ضرورة استجابة قوات الأمن للأعمال الإرهابية الوشيكة أو الفعلية من دون معالجة الظروف التي تؤدي ارتكاب الأعمال الإرهابية. وينبغي استخدام تدابير مكافحة الإرهاب جنباً إلى جنب مع المبادرات الرامية إلى معالجة دوافع التهميش والإقصاء وعدم المساواة والظلم وانعدام الفرص - وهي نفس المسائل اللازم معالجتها لتعزيز العقد الاجتماعي بين المواطنين وحكوماتهم.

ثانياً، تتطلب معالجة الظروف المعقدة التي تحرك الإرهاب استجابات متعددة الأوجه ومتكاملة. وينبغي أن تكون النهج الشاملة للمجتمع بأسره ذات أساس مجتمعي وأن تراعي طابع النزاعات والاعتبارات الجنسانية. ولا غنى عن إشراك العديد من أصحاب المصلحة في وضع مثل هذه الاستراتيجيات. ولا يشمل ذلك منظمات المجتمع المدني والقيادات الدينية وجماعات الشباب والنساء والقطاع الخاص فحسب، ولكن أيضاً ضحايا الأعمال الإرهابية والناجين منها.

ثالثاً، تمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، يجب أن تكون حقوق الإنسان في صميم الاستجابات الفعالة لمكافحة الإرهاب. فالتمسك بسيادة القانون واحترام القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، التزام قانوني وأخلاقي واحتياج تشغيلي على حد سواء. وينبغي أن تحتل المبادئ والقواعد والمعايير الراسخة مكانة بارزة في جهودنا الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله الأعمال الإرهابية.

أخيراً، ينبغي الاستفادة من الترتيبات الإقليمية. وبما أن التهديد الذي يشكله الإرهاب عابر للحدود الوطنية، ينبغي أن تكون الاستجابات

وفي أفغانستان، لا يزال استمرار وجود الجماعات الإرهابية يشكل تهديدات خطيرة للمنطقة وخارجها، حيث إن بعض الجماعات لديها طموحات للقيام بعمليات خارجية. وعلاوة على ذلك، من المثير للقلق أن سلطات الأمر الواقع لم تقطع صلاتها الطويلة الأمد مع الجماعات الإرهابية التي تحتفي في البلد على الرغم من مطالبة المجلس لها بأن تفعل ذلك.

وغالباً ما تسعى الجماعات الإرهابية في تلك السياقات وفي سياقات أخرى إلى تنفيذ مخططات متنوعة باستخدام استراتيجيات مختلفة، وغالباً ما تتكيف بشكل انتهازى. وهي تفعل ذلك جزئياً باللجوء إلى أساليب التمويل غير المشروع وغيره من الأنشطة الإجرامية، مما يشكل تحديات صعبة أمام الاستجابات المنسقة من جانب الدول الأعضاء. وتحولت جماعات أخرى إلى حركات تمرد تحتل أراضٍ وتدعي اضطلاعها بمسؤوليات الدولة، أو التحمت مع تلك الحركات.

ومما يثير القلق أيضاً الطريقة التي تسيء بها تلك الجماعات استخدام التطورات في مجال الابتكار التكنولوجي وتستغلها للنهوض بخطتها. ويشمل ذلك استخدام ألعاب الفيديو على شبكة الإنترنت والمنصات المقترنة بها لإعداد الأعضاء وتجنيدهم وللدعاية والتواصل، بل وحتى التدريب على الأعمال الإرهابية. وفي هذا الصدد، أرحب باعتماد إعلان دلهي بتوافق الآراء خلال الاجتماع الاستثنائي للجنة مكافحة الإرهاب الذي عقده الهند في تشرين الأول/أكتوبر. وسيواصل مكتب مكافحة الإرهاب العمل عن كثب مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، لكفالة التصدي لإساءة استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة والناشئة بوصف ذلك أولوية شاملة.

كما يساورني القلق إزاء زيادة الهجمات الإرهابية القائمة على كراهية الأجانب والعنصرية وغير ذلك من أشكال التعصب، أو باسم الدين أو المعتقد. وعلى الرغم من أنها ليست ظاهرة جديدة، فإن بعض الدول الأعضاء تعتبرها أسرع التهديدات الأمنية الداخلية التي تواجهها نمواً، أو حتى أبرزها. وأشدد على رأي الأمين العام بأن هذه الظاهرة

والتخطيط للعمليات وتنسيقها، ونشر الدعاية. وإزاء هذه الخلفية، عقدت لجنة مكافحة الإرهاب اجتماعا استثنائيا في الهند يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر بشأن مكافحة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة للأغراض الإرهابية. وتمكنت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من تقديم دعمها الكامل في تنظيم هذا الاجتماع الاستثنائي، الذي شارك فيه أصحاب مصلحة رئيسيون، بما في ذلك دول أعضاء، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات دولية وإقليمية، ومن منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأعضاء شبكة البحوث العالمية التابعة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

وقد ركز الاجتماع الاستثنائي على ثلاثة مجالات رئيسية - الإنترنت، بما في ذلك منصات وسائل التواصل الاجتماعي والفضاءات الإلكترونية ذات الصلة؛ ومكافحة تمويل الإرهاب وتكنولوجيات الدفع الجديدة؛ وإساءة استخدام المنظومات الجوية المسيّرة. وسلط الاجتماع الاستثنائي الضوء على اعتبارات شاملة لنهج وحدة العمل في الأمم المتحدة، ودعم حقوق الإنسان، ودور المجتمع المدني، وتكريم ضحايا الإرهاب. واعتمدت اللجنة إعلان دلهي لإعادة تأكيد التزامها بالعمل مع الدول الأعضاء من أجل تحقيق التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية التصدي للتهديدات التي يشكلها الإرهاب. وستدعم المديرية التنفيذية لجنة مكافحة الإرهاب في وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية غير الملزمة التي تتسق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وذلك من أجل مساعدة الدول الأعضاء في التصدي للتهديد الذي يشكله استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة للأغراض الإرهابية.

ومن أجل تحقيق أهدافنا يجب أن نعمل بطريقة شاملة للجميع، طريقة تشمل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء. كما أن هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب قد أتاح للمديرية التنفيذية منبرا مفيدا للتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب والكيانات الأخرى الأعضاء في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب من أجل العمل معا على تحقيق أهدافنا المشتركة. كما أننا نتطلع إلى زيادة التعاون في مساعينا

كذلك. وتتيح النهج الإقليمية فرصة لتكييف الاستجابات مع سياقات محددة. ولهذا السبب، يشارك مكتب مكافحة الإرهاب مع نيجيريا في تنظيم مؤتمر قمة بشأن مكافحة الإرهاب في أفريقيا. ويتيح مؤتمر القمة فرصة هامة لإعادة النظر في الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تواصل دعم جهود مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

وتطلع إلى العمل عن كثب مع مجلس الأمن في سعينا جاهدين لتنشيط عملنا المتعدد الأطراف لمكافحة الأعمال الإرهابية ومنعها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد ويشيونغ تشن.

السيد ويشيونغ تشن (تكلم بالصينية): إن المشهد الإرهابي مستمر في التطور. وتواصل الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة والجماعات المنتسبة إليهما تعديل أساليبها الاستراتيجية والتشغيلية. ومع تحول هذه الجماعات والخلايا إلى كونها ذات قواعد محلية وطابع لامركزي بشكل أكبر أصبح التهديد منتشرا ومتنوعا في طبيعته. وبعيدا عن المسارح التقليدية، ظهرت ساحات قتال في منطقة الساحل، وفي غرب وشرق وجنوب ووسط أفريقيا وأجزاء من آسيا. وفي الوقت نفسه يواصل تنظيم داعش محاولاته لإعادة تجميع صفوفه في مركزه الجغرافي التقليدي. كما أننا نشهد زيادة في التهديدات التي يشكلها الإرهاب على أساس كراهية الأجانب والعنصرية وغيرها من أشكال التعصب. وقد أصبحت هذه الجماعات ذات طابع عابر للحدود الوطنية بدرجة أكبر. لقد أقامت روابط قوية عبر الحدود وبنّت شبكات متينة، مستغلة في ذلك المنصات الافتراضية التي تتبادل من خلالها وجهات النظر، وتغذي لدى الآخرين نزعة التطرف المفضية إلى الإرهاب، وتعثر على المجندين وتدعم بعضها البعض ماليا وعملياتيا. وفي ظل هذه الخلفية، تضطلع جهات فاعلة في مجال العدالة الجنائية بدور حاسم في التصدي لهذه التهديدات بطريقة مجدية.

ويواصل الإرهابيون استغلال المنصات الإلكترونية، بما في ذلك منصات الألعاب، بغرض التجنيد وتغذية نزعة التطرف، وجمع الأموال،

وقمت أيضا بإبلاغ كبير المسؤولين الطبيين في المستشفى بأن إرهابيين قد دخلوا المبنى وأنهم يطلقون النار. عندما هرعنا إلى الجناح، في الطابق الأول، رأيت نفس الإرهابيين الاثنين يطلقان النار على حارسي أمن في المستشفى. سقط كلا حارسي الأمن على الأرض ونزفا بغزارة. كنت خائفة للغاية. استجمعت شجاعتني وهرعت إلى الطابق الأول. أغلقت الباب الحديدي الرئيسي وحولت جميع المريضات إلى المخزن بمساعدة موظف آخر. أغلقت الباب وأطفأت الأنوار حتى لا يتمكن مطلقو النار من رؤية المريضات. أردت حماية مريضاتي من طلقات الإرهابيين بأي ثمن. وبينما كنت أغلق الباب رأيت الإرهابيين يهرعان نحو الطابق الثاني، يطاردهما بعض رجال الشرطة. سمعنا إطلاق نار مستمرا. وتعرضنا لصدمات شديدة من انفجار قنابل يدوية.

وبينما كنا نختبئ في الجناح قلت لنفسي، "الموت أمر لا مفر منه في هذه الحياة - فلماذا لا نموت ببسالة؟" واسيت مريضاتي المذعورات، اللاتي كن في مراحل متقدمة من الحمل. كنت أخشى أن تدخل بعضهن في المخاض بسبب ارتفاع ضغط الدم الناجم عن الخوف، وهي حالة يمكن أن تكون بالغة الخطورة على حياة الأم والطفل. ودب الخوف في قلبي: وفجأة صرخت مريضة قائلة إنها داخلية في المخاض. لم يستطع المسؤول الطبي المشرف علي النزول من الطابق الثاني. شعرت بالعجز. لم أكن أعرف ماذا أفعل بعد ذلك. وفجأة شعرت أن الزبي الطبي يمنحني الشجاعة وأن شغفي بالتمريض يمنحني وضوح التفكير. رافقت مريضتي إلى جناح الحوامل، لكنها كانت خائفة ومتردة في الذهاب معي إلى هناك. طمأنتها وطلبت منها أن تتبني. وبينما كنا نصعد الدرج سمعنا إطلاق نار كثيفا وانفجارات قنابل يدوية. بوازع الإيمان تمكنت من نقل مريضتي إلى غرفة الولادة، وبعد فترة تمكنا من ولادة طفل سليم معاف. ثم عدت إلى جناحي للاطمئنان على مريضاتي الـ ١٩ الأخريات.

قضينا الليل كله في ظلام دامس، مع حبس المريضات في الغرف. وفي صباح اليوم التالي فتحنا الأبواب عند وصول الشرطة. كان من الصعب تصديق أننا على قيد الحياة. لم أستطع النوم بسلام

مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب مصلحة آخرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تشين على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كولتي.

السيدة كولث (تكلمت بالهندية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية): أنا أنجالي فيجاي كولث، من مومباي. أنا ممرضة في مستشفى "كاما وأبليس" في مومباي، وهو أحد أقدم المستشفيات في الهند، والذي أنشئ في عام ١٨٨٦ حصريا للنساء والأطفال بدعم من جهات مانحة خاصة. لقد عملت في المستشفى على مدى السنوات الـ ٢٢ الماضية.

أنا من المحظوظين الذين نجوا من الهجوم الإرهابي الذي وقع على المستشفى ليلة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وبصفتي ضحية للإرهاب وناجية منه فإنني أحمل إلى مجلس الأمن صوت الصدمة والحزن اللذين تحملتهما أسر الضحايا والناجين من الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كانت لدي مناوبة ليلية في وحدة الرعاية السابقة للولادة بدأت في الساعة ٨ مساء. كانت عشرون امرأة حامل في عهدي في تلك الليلة. كانت لدي مساعدتان، هيرا ومادو، تعاوناني. وبعد ساعة، تم إبلاغنا بأن إرهابيين قد اقتحموا محطة السكك الحديدية الرئيسية في المدينة، على بعد ميل واحد من المستشفى. اتصل بنا كبار مسؤولينا وطلبوا منا الاستعداد لحالة طوارئ.

عند حوالي الساعة ١٠/٣٠ مساء، بينما كنا نستعد، سمعنا طلقات نارية تطلق من خلف المستشفى. اتجهت أنا والمساعدتان بسرعة إلى نافذة حمام جناحي. رأينا شخصين يحملان البنادق يدخلان المستشفى بعد أن قفزا من فوق الجدار. أطلق أحدهما النار على نافذتنا. نجونا بأعجوبة من الرصاصة التي أصابت إبهام إحدى المساعدتين، وكذلك مصابيح الإضاءة في الجناح. كان إبهام هيرا ينزف بغزارة، وكانت الغرفة مظلمة. رافقتها إلى قسم الحوادث في الطابق الأرضي لتلقي العلاج.

فضلا عن جميع الممثلين الرفيعي المستوى الآخرين، الذين أشكرهم على قبول دعوتي للمشاركة في جلسة اليوم.

وأود أيضا أن أشكر السفير فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيد ويشيونغ تشين، المدير التنفيذي بالنيابة للإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب، على إحاطتهما لمجلس الأمن اليوم. إننا نقدر عمل مكتب مكافحة الإرهاب في قيادة جهود الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء من خلال توفير بناء القدرات اللازمة لها عبر برامجها العالمية المختلفة.

كما أشكر الممرضة أنجالي كولث، وهي ضحية شجاعة لهجمات ١١/٢٦ الإرهابية التي أطلعنا للتو بوضوح على ذكياتها عن التكلفة البشرية للإرهاب. إن شهادتها هذه هي تذكرة صارخة للمجلس والمجتمع الدولي بأن العدالة لم تتحقق بعد لضحايا عدة حوادث إرهابية، بما في ذلك هجمات مومباي في ١١/٢٦.

ويدرك المجلس جيدا أن الإرهاب هو تهديد وجودي للسلام والأمن الدوليين. إنه لا يعرف حدودا أو جنسية أو عرقا، وهو تحد يجب على المجتمع الدولي أن يكافحه بشكل جماعي. لقد واجهت الهند أهوال الإرهاب العابر للحدود قبل وقت طويل من انتباه العالم له بجدية. فلقد فقدنا الآلاف من أرواح المدنيين الأبرياء على مر العقود، ولكننا حاربنا الإرهاب بحزم وشجاعة وبنهج عدم التسامح المطلق. وكما أعلن رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي، فإننا نعتبر أن حتى هجوم واحد هو في حد ذاته أكثر من اللازم، وأن إزهاق حتى روح واحدة هو خسارة كبيرة. ولذلك لن يهدأ لنا بال حتى يتم اجتثاث الإرهاب.

إن إحاطة اليوم جزء من الجهود المستمرة التي تبذلها الهند في مجلس الأمن لتنشيط جدول أعمال مكافحة الإرهاب - وهي جهود طال انتظارها لأن تهديد الإرهاب قد أصبح في الواقع أكثر خطورة. فلقد شهدنا توسع تنظيم القاعدة وداعش وبوكو حرام وحركة الشباب والجماعات المنتسبة إليها. وفي الطرف الآخر من الطيف توجد هجمات الذئاب المنفردة المستوحاة من تغذية نزعة التطرف والتحيزات عبر الإنترنت. ولكن في مكان ما من كل ذلك، لا يمكننا أن ننسى أن

لعدة ليال، وكنت استيقظ عدة مرات في منتصف الليل وبذهني ذكريات حية عن ذلك الهجوم الإرهابي.

إنني أرتجف حتى يومنا هذا حين أتذكر ليلة تلك الهجمات الإرهابية. فبينما كان الإرهابيون يقتلون البشر مثل الحشرات كنت سعيدة بأنني تمكنت من إنقاذ حياة ٢٠ من النساء الحوامل وأطفالهن الذين لم يولدوا بعد. وعلى الرغم من أن رعب وفزع تلك الليلة لا يزالان يخيمان علي إلا أنني أهدئ خاطري بالتفكير في الأرواح العديدة التي أنقذتها أنا وزملائي في المستشفى.

بعد شهر من ذلك الهجوم الإرهابي استدعتني السلطات لكي أتعرف على الإرهابي الوحيد الذي نجا من الهجمات، وهو أجمل كساب. وعلى الرغم من أن عائلتي كانت تخشى علي من الانتقام بسبب قراري الإدلاء بشهادتي في المحكمة إلا أنني اخترت أن أكون شاهدة. وفي السجن، عندما تعرفت عليه، ابتسم هو بسخرية وقال: "سيدتي، لقد تعرفتي علي بشكل صحيح. أنا أجمل كساب". لم يكن لدى كساب ذرة واحدة من الندم، ولم يشعر بأي خجل أو ذنب. إحساسه بالنصر يطاردني حتى اليوم. وكلما رأيت تقارير إخبارية على شاشات التلفزيون عن هجمات إرهابية في أي مكان في العالم فإن قلبي يتعاطف مع الضحايا والناجين من هذه الهجمات، والذين يواصلون العيش بقية حياتهم بصدمة نفسية.

إننا، نحن ضحايا هجمات مومباي في ١١/٢٦، ما زلنا ننتظر العدالة، لأن رعاة تلك الهجمات الغادرة ما زالوا أحرارا، حتى بعد مرور ١٤ عاما. فقد أزهقت أرواح كثيرة جدا، وتيتم عدد كبير جدا من الأطفال، وأصيب عدد كبير جدا من الناس بصددمات نفسية. إنني أحث المجتمع الدولي، من خلال المجلس، على تقديم رعاية هجمات مومباي في ١١/٢٦ إلى العدالة ومنح أسر الضحايا راحة البال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كولث على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الهند.

في البداية، أنهو بحضور معالي وزراء أيرلندا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكينيا وغانا هنا اليوم،

متابعته وتنفيذه من بعيد. ولكي يقوموا بذلك فإنهم يخلقون روايات عن قيود وصعوبات. ونحن نصدق مثل هذه التفسيرات معرضين أنفسنا للخطر. والإيحاء بأن لدى الدول على ما يبدو القدرة في كل شيء ولكنها عاجزة فقط عندما يتعلق الأمر بالإرهاب هو أمر مثير للسخرية. ولذلك يجب أن تكون المساءلة هي الركن الأساسي لمكافحة الإرهاب.

كما أن أساليب عمل الآليات ذات الصلة تثير قلقا ونقاشا مشروعين. فعلى أحد الصُعد، شهدنا مستويات من الحماية تقترب من التبرير. في الوقت نفسه، هناك أيضا مقترحات مدعومة بالأدلة يتم تعليقها دون سبب كاف. علاوة على ذلك، كان هناك لجوء إلى حجب الهوية لتجنب تولي ملكية حالات يتعذر الدفاع عنها.

وفيما يتعلق بالتحدي الثالث، المتعلق بالكيفية التي ينبغي لنا التعامل بها مع المعايير المزدوجة، داخل المجلس وخارجه على حد سواء، لفترة طويلة جدا، ظل البعض يعتقدون أن الإرهاب هو مجرد أداة أو حيلة أخرى. وأولئك الذين استثمروا في الإرهاب قد استغلوا هذه السخرية للاستمرار في أفعالهم. وهذا ليس خطأ واضحا فحسب، بل قد يكون أيضا خطأ خطيرا من الأساس، حتى بالنسبة للأشخاص الذين يمتد تسامحهم إلى هذا الحد.

وفيما يتعلق بالتحدي الرابع، المتعلق بالاحتمال المتزايد لإساءة استخدام المتطرفين والراديكاليين والإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة والناشئة، فقد نوعوا على مر السنين حافظة تمويلهم ووسعوا مجموعة أدواتهم للتجنيد. إنهم يستغلون حجب الهوية الذي توفره التكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل العملات الافتراضية، لجمع الأموال والتمويل. وتستغل الجماعات الإرهابية انفتاح المجتمعات الديمقراطية بنشر روايات كاذبة والتحريض على الكراهية والأيديولوجيات المغذية للتعرف.

ومع أخذ كل ذلك في الاعتبار، يجب أن نعتمد إزاء تلك المجموعة من التحديات نهجا شاملا ومعاصرا وموجها نحو تحقيق النتائج. لا ينبغي لأي دولة أن تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية من الإرهاب، ولا ينبغي لأي منا، جماعيا، أن يتحمل مثل هذه الحسابات.

عادات قديمة وشبكات راسخة لا تزال حية، وخاصة في جنوب آسيا. فلا تزال بؤرة الإرهاب المعاصرة نشطة إلى حد كبير، بغض النظر عن أي تلميح يمكن استخدامه لتقليص الحقائق غير السارة إلى أدنى حد. وفي هذه المناسبة، اسمحو لي أن أسلط الضوء على أربعة تحديات محددة يتصدى لها حاليا هيكل مكافحة الإرهاب.

التحدي الأول هو مسألة تمويل الإرهاب ومسؤولية الدولة، سواء عن طريق الارتكاب أو الإغفال. ربما لم يعد العالم مستعدا لقبول المبررات وأعمال التستر كما فعل في الماضي. فنحن نعلم من خلال التجربة المريرة أن الإرهاب هو إرهاب، أيا كان التفسير. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو عن مسؤوليات الدول التي يتم من أراضيها التخطيط لهذه الأعمال ودعمها وارتكابها.

والتحدي الثاني هو ضمان نزاهة ومساءلة الآليات المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب وأساليب عملها. فهي في بعض الأحيان مبهمة، وأحيانا تكون مدفوعة بجداول أعمال، وفي أحيان أخرى يتم دفعها دون وجود أدلة على ذلك.

والتحدي الثالث هو التصدي للمعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب التي تؤدي إلى مخاوف من التسييس. فلا توجد معايير موحدة تُطبق على معاقبة الإرهابيين ومحاكمتهم. ويبدو أحيانا أن ملكية الإرهاب أهم من الارتكاب الفعلي له أو من عواقبه.

والتحدي الرابع هو التصدي للتهديدات الناجمة عن إساءة استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة والناشئة، والتي من المرجح أن تكون الحدود القادمة لمعركتنا.

واسمحو لي أن أتوسع في تناول كل جانب من تلك الجوانب بإيجاز. إنه من الثابت الآن أين وكيف تعمل المنظمات الإرهابية وتحت أي نوع من الحماية. غالبا ما يتم في العلن القيام بأنشطة مثل التجنيد والتمويل والتحفيز. فقد ولت الآن الأيام التي كان يمكننا فيها القول بأننا لا نعرف. وبالتالي فإن إسناد المسؤولية أسهل بكثير. إن الرد من جانب رعاة الإرهاب ليس التخلي عن جدول أعمالهم بل

في مكافحة الإرهاب طوال فترة عضويتها في مجلس الأمن وأن أهنئها على نجاحاتها.

أود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن حزني البالغ لوفاة أحد حفظة السلام الأيرلنديين وإصابة ثلاثة آخرين بجروح في حادث وقع في لبنان أمس. وأود أن أشكر الرئاسة الهندية على الاحترام الذي أبدته بدعوة المجلس إلى التزام الصمت لمدة دقيقة في بداية جلسة اليوم. لقد كان هؤلاء الجنود يخدمون بفخر كجزء من كتيبة المشاة ١٢١ التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

إن هذا الحادث والخسائر في الأرواح هي تذكرة صارخة بأن حفظة السلام التابعين لنا يخدمون في ظروف خطيرة. إنهم يعرضون أنفسهم للخطر، دائماً من أجل قضية السلام. وهم يعملون بموجب ولايات نقرها هنا في هذه القاعة لضمان أن يتمكنوا من أداء العمل الذي يتعين عليهم القيام به وأن يعملوا بأكثر قدر ممكن من الأمان، من حيث التزامنا بإدارة المخاطر. أود أن أتقدم بخالص التعازي لأسرة وأحباء الجندي الشاب الذي توفي، ولأحباء جميع حفظة السلام الذين لقوا حتفهم أثناء أداء واجبهم - وهم كثيرون جداً هذا العام.

عندما خاطبت المجلس لأول مرة بعد انضمام أيرلندا إليه قبل عامين تقريبا (انظر S/2021/48)، ذكرت بوضوح أن الإرهاب لا يزال أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. لقد شهدنا خلال العامين الماضيين تطور ذلك التهديد، ولقد انتشر للأسف في منطقة الساحل، وفي أفغانستان، مع إيواء القاعدة وجماعات إرهابية أخرى تحت حكم الطالبان، وفي العراق وسورية، مع استمرار التهديد هناك. وبينما تستعد أيرلندا لمغادرة المجلس، أرحب بفرصة التفكير في الكيفية التي يمكن أن يكون بها لجهودنا في مكافحة الإرهاب تأثير أكبر.

إن أكثر الطرق فعالية لمكافحة الإرهاب هي منع حدوثه في المقام الأول. التصدي للتهديد الإرهابي العالمي يعني التصدي لدوافعه المعقدة والمتنوعة. نحن نعلم أن المجتمعات المتضررة من النزاعات والفقر وعدم المساواة وسوء الإدارة وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان هي الأكثر عرضة للتطرف والتجنيد. وما لم نعالج الأسباب الجذرية

وعندما يتعلق الأمر بالتصدي للإرهاب يجب أن نتغلب على خلافاتنا السياسية وأن نُظهر النهج القائم على عدم التسامح المطلق.

عندما بدأنا فترة عضويتنا الحالية في المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، كنت قد اقترحت على أعضائه خطة عمل من ثماني نقاط بشأن مكافحة الإرهاب (انظر S/2021/48). ويسرني أن بعض نقاط العمل هذه قد تجسدت في البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس في نهاية جلسة اليوم. وبوصف الهند رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن هذا العام فقد سعت جاهدة إلى إدخال تلك المبادئ في هيكل مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة وفي المناقشة المتعلقة بالإرهاب في المجلس. وقد تشرفنا باستضافة أعضاء المجلس في مومباي ونيودلهي خلال الاجتماع الاستثنائي للجنة مكافحة الإرهاب في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وإعلان دلهي الذي اعتُمد هناك هو وثيقة تاريخية، وبهذا الاعتماد نأمل أن يبني المجلس على هذا الإعلان أكثر من ذلك.

وأود أن أختتم ببيان بالتأكيد على أنه لا يمكننا السماح بتكرار حادث ٩/١١ في نيويورك أو حادث ١١/٢٦ في مومباي مرة أخرى. لقد تمت في العقدين الماضيين مواجهة الإرهاب بشكل كبير، وتم نزع الشرعية عن مبرراته. ولكن هذه المهمة لا تزال جارية. إن مكافحة الإرهاب هي معركة ليس فيها أي استرخاء. فلا يمكن للعالم تحمل تبعات تراجع الاهتمام بها أو التنازلات التكتيكية. وقيادة التصدي العالمي في هذا الصدد هي قبل كل شيء مهمة مجلس الأمن. إن إحاطة اليوم هي خطوة أخرى في ذلك الاتجاه.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ووزير دفاع أيرلندا.

السيد كوفيني (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ضيوفنا الثلاثة اليوم، الذين قدموا لنا للتو إحاطات شاحذة للأذهان ومثيرة للمشاعر. كما أود أن أشيد بالهند لتركيزها على المسألة الهامة المتمثلة

للجزاء الأثر المنشود يجب أن تكون محددة الهدف وفعالة في المجالات التي نحتاج إليها. وخلال فترة عضويتنا في المجلس، كانت إحدى الرسائل المتكررة التي سمعناها من المجتمع المدني والشركاء في المجال الإنساني تتعلق بالأثر السلبي غير المقصود لتدابير الجزاءات على إيصال المساعدة الإنسانية. وقد استمعنا بعناية إلى تلك الرسالة واستجبتنا لها جمعياً بوصفنا مجلساً. وإلى جانب الولايات المتحدة، كنا فخورين بالتوصل إلى اتفاق، يوم الجمعة، بشأن القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢). وستساعد تلك المبادرة التاريخية التي توفر استثناءات إنسانية في جميع مناحي نظم جزاءات الأمم المتحدة على ضمان وصول المعونة إلى جميع السكان المعرضين للخطر، لا سيما في المناطق التي ينشط فيها الإرهابيون. وفي وقت يتسم بتحديات عالمية لم يسبق لها مثيل، يُتْلج صدري أن يتخذ مجلس الأمن إجراء حاسماً ويوفر شريان حياة إنساني للذين يعانون من النزاع والإرهاب.

وفي الختام، أود أن أقدم بعض التأمّلات المقترضة عن فترة السنتين التي قضيناها في مجلس الأمن.

احتفلنا في الأسبوع الماضي بالذكرى المئوية للدولة الأيرلندية الحرة. وكان من أوائل ما اتخذته من إجراءات هو السعي للحصول على عضوية عصابة الأمم آنذاك. وبعد مرور مائة عام، لا تزال أيرلندا ثابتة في التزامها بتعددية الأطراف. إن الجلوس إلى هذه الطاولة، لمن ينتخبه أعضاء الجمعية العامة، امتياز عظيم. وينبغي للذين حالفهم الحظ منا ليفعلوا ذلك أن يكونوا صريحين بما فيه الكفاية للاعتراف بأن تعددية الأطراف باتت تعاني اليوم. نحن بحاجة إلى الإصلاح. إننا بحاجة إلى حلول خلاقية وسريعة الاستجابة للتحديات العالمية لم يكن في وسع واضعي ميثاق الأمم المتحدة أن يتخيلوها. ولكن الأهم من ذلك كله أننا بحاجة إلى الإرادة السياسية.

وكما قال رئيس وزرائنا في خطابه خلال الأسبوع الرفيع المستوى (انظر A/77/PV.9)، لدينا مساحات للمناقشة والتفاوض وتبادل الخبرات وصياغة الحلول في مجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات والمؤسسات والوكالات الأخرى التي تشكل الأمم المتحدة. ولدينا شبكة

فإننا نستسلم لمواجهة نفس التحديات الأمنية المرة تلو الأخرى. إن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أمران حيويان في منع تزايد الراديكالية والتطرف، وكلاهما عنصران حاسمان في الاستجابات الفعالة لمكافحة الإرهاب. وفي كثير من الأحيان يُساء استخدام التدابير التي اعتمدها الدول لمكافحة الإرهاب من أجل قمع حقوق الإنسان والحريات.

في تشرين الأول/أكتوبر، وبالإشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، فيونوالا ني أولان، استضافت أيرلندا فعالية سلطت الضوء على الطرق التي يساء بها أحيانا استخدام تدابير مكافحة تمويل الإرهاب لاستهداف المجتمع المدني والجهات الفاعلة الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان. ولا تؤدي هذه الأعمال إلا إلى تغذية التطرف وتعزيز السرديات الإرهابية.

ويجب علينا أيضا أن نصغي لنداءات شركائنا الأفارقة، الذين يقدمون لنا باستمرار المشورة بشأن الطرق التي يمكن أن يفارق بها تغير المناخ الأسباب الجذرية للإرهاب نفسه. إن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها الغالبية العظمى من أعضاء المجلس، تقر بالصلة الواضحة بين تغير المناخ وعدم الاستقرار. إنها صلة شديدة الوضوح للعيان. وقد حان الوقت لأن يتصرف المجلس بناء على الحقائق.

نحن نعلم أن هناك ثروة من الخبرات والتحليلات التي يمكن أن يقدمها شركاء المجتمع المدني بشأن مسائل مكافحة الإرهاب. ومع ذلك فإن السبل المتاحة لمشاركة المجتمع المدني في هيكل المجلس لمكافحة الإرهاب محدودة للغاية. إن التعامل بفعالية مع تلك المسائل، وبخاصة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية، يتطلب شراكة أكثر جدية مع المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات مكافحة الإرهاب أمر بالغ الأهمية. إن تمكين المرأة وضمان وجودها على طاولة مكافحة الإرهاب يعطلان بشكل أساسي الوضع الراهن نحو الأفضل.

إن جزاءات الأمم المتحدة هي إحدى الأدوات الحاسمة التي يستخدمها المجلس لمحاسبة الإرهابيين واستهدافهم. ولكن لكي يكون

معالي ساميون كوفني، ولأسرة الجندي الإيرلندي من قوات حفظ السلام الذي سقط اليوم جراء هجوم غاشم أثناء تأدية واجبه في جنوب لبنان، مع تمنياتنا بالشفاء العاجل لجميع الجرحى.

وأقدم بالشكر إلى جمهورية الهند على تنظيمها هذه المناقشة الهامة حول نهج المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد فورونكوف، والقائم بأعمال المدير التنفيذي، السيد تشن، على إحاطتهما القيمتين. كما استمعنا باهتمام للإحاطة المؤثرة التي قدمتها السيدة أنجالي فيجاي كولث.

لقد اتخذنا خلال العقد الماضي، ومن خلال هذه المنظمة، العديد من التدابير والسياسات للتصدي للتهديد الإرهابي على السلم والأمن الدوليين، ومن أبرزها اتخاذ مجلس الأمن القرار التاريخي ١٣٧٣ (٢٠٠١)، استجابةً لأحد أكبر تحديات هذا العصر والتي تقوّض الاستقرار والازدهار.

وبالرغم من الجهود الفعالة التي بذلها المجتمع الدولي، إلا أننا نشهد كيف تمكن التهديد الإرهابي العالمي من التكيف من خلال أساليب متطورة وتكتيكات معقدة أتاحت له التشعب والانتشار، حيث توظف الجماعات الإرهابية الموارد الطبيعية لتمويل عملياتها، والتكنولوجيا الحديثة لشن هجماتها الإرهابية العابرة للحدود. كما وأنها استغلت غياب سلطة الدولة في مناطق عدة وتشنت التركيز الدولي بسبب كثرة الأزمات واختلاف الأولويات لتفانم تهديدات هذه الآفة.

لقد قطعنا خطوات كبيرة في مسارنا نحو تعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات وتطوير استراتيجيات ووسائل فعالة لمكافحة الإرهاب. ولكننا ندرك أيضاً أن الطريق أمام القضاء على الإرهاب لا يزال طويلاً، لذلك من الضروري تعزيز الزخم الدولي وأن نظل يقظين في تحديد ومعالجة أوجه القصور ومنع استغلال الثغرات. ولا بد أيضاً من أن نكون أكثر مرونة لمواكبة أساليب الجماعات الإرهابية، بل ويجب أن نكون استباقيين لمنع التطرف والإرهاب.

ومن هذا المنطلق تأتي أهمية مناقشتنا اليوم، وأود هنا أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب رئيسية يجب التركيز عليها:

متضافرة من المواثيق والمعاهدات والقواعد والقرارات والفقهاء القانوني الدولي والإعلانات السياسية والبيانات والاستنتاجات المتفق عليها. ليست هياكلنا العالمية مثالية. ونحن نعلم ذلك. فلا وجود في الواقع لهياكل مثالية على الإطلاق. ولكن ليست أنظمتنا أو هياكلنا، أو معاهداتنا أو مواثيقنا، هي التي اتخذنا اليوم بشكل أساسي. إن السبب الجذري لإخفاقاتنا في مجلس الأمن هو الافتقار إلى الإرادة السياسية لتنفيذها ودعمها.

والإصلاح ضروري، ولا سيما إصلاح حق النقض، الذي يعتبر استخدامه هزيمة ذاتية ولا مكان لاستخدامه، في رأيي، في مجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين. ولكن الإصلاح وحده لن يجعل تعددية الأطراف تتجج. فتلك المسؤولية تقع على عاتقنا، نحن الدول الأعضاء، معاً. وستظل لدى الدول الأعضاء وجهات نظر متباينة بشأن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس، ولكن يجب عليها، ويجب علينا نحن، إيجاد سبيل للعمل في شراكة حقيقية وحسن نية، حتى يتمكن المجلس من التصرف بالطموح والتصميم المطلوبين على وجه الاستعجال.

إننا نرى في كثير من الأحيان تغليبا للمصلحة الذاتية الضيقة. ونرى أعضاء المجلس يعرقلون اتخاذ قرارات حاسمة لحماية أنفسهم و/أو حلفائهم.

وقد وصل أعضاء المجلس، سواء كانوا دائمين أو منتخبين، إلى هذه الطاولة بطرق مختلفة. ولكن ما أن أصبح في هذه القاعة حتى تقع على عاتقنا بكل تأكيد مسؤولية مشتركة في الدفاع عن السلام والأمن الدوليين وعن مئات الملايين من الأشخاص الضعفاء الذين يعتمدون علينا للقيام بذلك. ويجب أن نبذل جهداً أكبر لكي نرقى إلى مستوى تلك المسؤولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الثقافة والشباب في الإمارات العربية المتحدة.

السيدة الكعبي (الإمارات العربية المتحدة): أود في مستهل البيان أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن خالص تعازينا ومواساتنا لكم،

شهدنا خلاله التوقيع على "وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك" من قبل قداسة البابا فرنسيس والإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف أحمد الطيب، وذلك لتفعيل الحوار حول التعايش والتآخي بين الشعوب ولتعزيز هذه القيم عالمياً، فأصبح اليوم الدولي للأخوة الإنسانية في الرابع من شباط/فبراير من كل عام مناسبة لتعزيز التعددية وتنوع الثقافات.

وتأتي استضافتنا لمنندى الأديان لمجموعة العشرين هذا الأسبوع تجسيدا لرؤية دولة الإمارات بإرساء منظومة عالمية للتسامح والتعايش والتنوع وذلك من خلال عرض توصيات نحو مئة من قيادات مختلفة من المجتمعات الدينية على قادة قمة نيودلهي عام ٢٠٢٣ لنحقق عالماً أكثر تضامناً وسلاماً.

وختاماً، يؤكد البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم، على أن الإرهاب ما زال على قمة أولويات مجلس الأمن. وبصفتنا رئيساً للجنة مكافحة الإرهاب في العام القادم، فإن دولة الإمارات ستبني على ما تحققت خلال رئاسة الهند هذا العام، وسواصل التعاون مع زملائنا لتعزيز قدرات اللجنة على تنفيذ ولايتها في ظل متغيرات التهديد الإرهابي العالمي، ولتتعم جميع مجتمعاتنا، أينما كانت، بالأمن والاستقرار والازدهار.

السيدة نولاند (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):
أولاً، فلوبنا مع الوزير كوفيني والشعب الأيرلندي وأسرة فرد حفظ السلام القتل ومع الذين يتعافون من الهجوم الشرس في لبنان. وهو دليل آخر على المخاطر التي يتعرض لها جميع حفظة السلام التابعين لنا دعماً لمهام هذه الجهاز.

وأود أيضاً أن أشكر السيد جايشانكار، والممثلة الدائمة كمبوج، والهند على هذه الجلسة الحيوية، وعلى رئاستهم للمجلس لهذا الشهر، وعلى مشاركتهم النشطة وقيادتهم كرئيس للجنة مكافحة الإرهاب هذا العام.

لقد كان منسق الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب في نيودلهي هذا الأسبوع، للعمل على إيجاد سبل لتعميق شراكتنا بشكل أكبر، بما في ذلك ضد التهديدات الجديدة والناشئة.

أولاً، اتساع النطاق الجغرافي للأنشطة الإرهابية، حيث تفيد تقارير الأمم المتحدة الأخيرة بأن القارة الأفريقية لم تسلم كغيرها من ويلات هذه الآفة، فسقط من شعوبها ما يقارب نصف ضحايا الإرهاب في العالم العام الماضي، ولبيها تلجأ الجماعات الإرهابية بحثاً عن مرتع لها. ولهذا لم يعد مقبولاً أن يكتفي المجلس بالتركيز على بعض الجماعات الإرهابية دون غيرها، خاصة في ظل طبيعة التهديد الإرهابي العابر للحدود، الأمر الذي يُحتمّ تسخير جميع الأدوات المتاحة لمجلس الأمن، بما في ذلك لجان الجزاءات، للحد من أنشطة الجماعات الإرهابية. ولا بد أيضاً من دعم الجهود الإقليمية والمحلية، وتكثيف التنسيق مع الجهات الفاعلة، وإشراك النساء والشباب.

ثانياً، يستخدم الإرهابيون وسائل وأساليب متطورة. فقد أثبتت الجماعات الإرهابية قدرتها على استغلال التقدم التكنولوجي، بما في ذلك الطائرات المسيّرة والعملات الرقمية، لتحقيق مآربها. وعليه، يمثل إعلان دلهي بشأن مكافحة استخدام التقنيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية خطوة هامة نتطلع إلى البناء عليها لسد الثغرات وتطوير أطر تنظيمية متينة يشارك فيها القطاعان الحكومي والخاص محلياً ودولياً.

ثالثاً، يجب التصدي للإرهاب بكافة أشكاله من خلال وضع استراتيجيات شاملة ومتعددة الأطراف تركز في جوهرها على الوقاية ومنع التطرف. فلن نتمكن من القضاء على الإرهاب من غير فضح الإيديولوجيات المتطرفة التي تغذي العنف والكراهية وتحرض على القتل والدمار. وعليه، يجب علينا تحصين مجتمعاتنا من التطرف ومعالجة أسبابه الجذرية.

ولذلك حرصت بلدي على العمل من خلال منظومة متكاملة لمكافحة التطرف تشمل رفض كافة محاولات تشويه واستغلال الجماعات الإرهابية لدين الإسلام. فكان من الضروري أن نعمل على نشر الوعي والتسامح والتعايش والتنوع كونها سمات متأصلة في ثقافتنا الإسلامية. وفي هذا الصدد، أطلقت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في دولة الإمارات، وبالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، العديد من المبادرات الهادفة للقضاء على التطرف بشكل مستدام. ولعل أحد أبرز تلك المبادرات هي استضافة بلدي مؤتمراً

الشركاء لتعزيز إنفاذ القانون المحلي والقدرات القضائية وأمن الحدود، وتحسين الاستخبارات وتبادل المعلومات بشأن تلك التهديدات وقطع المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب.

في مايو/أيار، أطلقنا منتدى إنفاذ قانون مكافحة الإرهاب في برلين، الذي جمع مسؤولين عن إنفاذ القانون من حوالي ٤٠ بلدا لبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات.

ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، تدعم الولايات المتحدة برامج إرشادية مستمرة لوكالات إنفاذ القانون التي تم التثبيت منها والتي تحقق في النشاط الإرهابي.

وفي كينيا، نعمل مع أجهزة الأمن وإنفاذ القانون لتعزيز الكشف والتمنع وتحسين التحقيقات والملاحقات القضائية وكفالة حصولنا على إدانات.

وهنا في أيلول/سبتمبر، خلال الجمعية العامة، في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، أعلنت عن مجموعة أدوات جديدة لمكافحة التطرف العنيف ذي الدوافع العنصرية والإثنية، تم تطويرها بشكل مشترك من قبل الولايات المتحدة والنرويج، لتقديم توصيات عملية للبلدان والمجتمعات للتعرف على هذا التهديد والاستجابة له.

ولكن بينما نعمل على مكافحة التطرف العنيف ذي الدوافع العنصرية والإثنية، علينا أيضا عدم صرف الانتباه عن القتال الموازي ضد تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أينما وجد. وعلى الرغم من نجاح تحالفنا الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والضربة الحاسمة ضد زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري في تموز/يوليه، فإن التهديد كبير.

وإحدى الطرق التي يمكن لمجلس الأمن أن يساعد بها هي بذل المزيد من الجهد بشأن قائمة الجزاءات الحالية لضمان أن تعكس بدقة الحقائق على أرض الواقع. وجزاءات الأمم المتحدة أداة أساسية في مجموعة أدواتنا لمكافحة الإرهاب. ويجب على المجلس دعم الإدراج على القائمة لجميع المنتسبين إلى داعش والقاعدة، وكذلك

وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات التابعين للأمم المتحدة، ولا سيما السيدة أنجالي فيجاي كولث، على تذكيرنا بأن الأرقام المتعلقة بالإرهاب لا تظهر القصة الحقيقية للألم والخسائر البشرية. إن قصة السيدة أنجالي مؤلمة لا لأنها فريدة من نوعها، بل لأنها ليست فريدة. ففي العام الماضي، واجه العالم أكثر من ٨ ٠٠٠ حادث إرهابي في ٦٥ دولة، أسفرت عن مقتل أكثر من ٢٣ ٠٠٠ شخص. وهناك قصص مثل قصة السيدة أنجالي عن العائلات والمجتمعات التي تركت محطة. إنها قصص رعب ويأس لا يُصدقان، لكنها أيضًا قصص بطولية مثل قصتها.

وتذكرنا الهجمات الأخرى التي وقعت مؤخرا في جميع أنحاء العالم - تفجير مركز للشرطة في إندونيسيا، ومحاولة الانقلاب في ألمانيا، والحوادث البغيضة في بلدنا - بأنه لا يوجد بلد في مأمن من ذلك التهديد، ولا يمكن هزيمته من قبل أي منا بمفرده أو من قبل أي كتلة إقليمية. ويجب علينا جميعا أن نعمل معاً. ويتعين علينا أن نعالج تلك المسائل بصورة مشتركة، من الأماكن الخاضعة للحكم بشكل غير كاف وغير الخاضعة للحكم المعرضة لسيطرة الإرهابيين والظروف البائسة التي تقضي إلى التجنيد، إلى مصادر التمويل غير المشروع والأيديولوجيات المنحرفة التي تنتشر على الإنترنت وعبر الحدود.

وتقدر الأمم المتحدة الآن أن التطرف العنيف ذي الدوافع العنصرية أو الإثنية، وهو ما نطلق عليه مصطلح "REMVE"، زاد بأكثر من ٣٢٠ في المائة في السنوات الأخيرة، مع وجود روابط جديدة مثيرة للقلق عبر المحيط الأطلسي بين الجماعات. وقد وجدت هذه الأيديولوجية، المتجذرة في الكراهية مثل كراهية الأجانب والعنصرية ومعاداة السامية وجميع أشكال التعصب، قضية مشتركة على الإنترنت، حيث يتم تجنيد أعضاء جدد من خلال منصات التواصل الاجتماعي المختلفة والصور المزيفة المتلاعب بها التي تنتشر بسرعة المعلومات المغلوطة والكراهية. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نبني على قدراتنا المشتركة من أجل الكشف عن تلك التهديدات الجديدة وتقليلها والتصدي لها على نحو أفضل. ولهذا السبب، نعمل الآن مع

المساائل الجنسانية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان التي تحققت في قرارات مجلس الأمن واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. لقد رأينا مرارا وتكرارا أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تنجح من خلال القوة المطلقة والتدابير الأمنية الصارمة وحدها.

وكما ذكرت خلال رحلتي الأخيرة إلى بوركينافاسو ومالي وموريتانيا والنيجر، لكي تكون مكافحة الإرهاب فعالة حقا، كما قال الكثيرون، ينبغي أن تكون ضمن جهد يشمل الحكومة ككل والمجتمع بأسره. وعلينا أن نعزز الحوكمة الرشيدة، واحترام حقوق الإنسان، والحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والفرص الاقتصادية. وعلينا أن ندعم الحكومات وقدرتها على خدمة مواطنيها. وهذا أمر أساسي لكسر حلقة التطرف العنيف.

وكما رأيت في النيجر، يمكننا، نحن الولايات المتحدة، أن ندعم قوات الأمن - وهذا أمر مهم وله أهمية قصوى لإبطاء الأنشطة الإرهابية - لكن هذا لا يكفي في بلد لا يذهب فيه نصف الطلاب إلى المدارس. وكما يقول رئيس النيجر بازوم نفسه، فإن هذا النوع من الافتقار إلى التعليم هو سبب الجيل القادم من انعدام الأمن والإرهاب. ويجب أن نكفل حصول النساء والفتيات بشكل آمن على التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية، وأن تكون مجتمعاتهن وبلدانهم أكثر استقرارا وازدهارا. ولهذا السبب نركز على تنفيذ الإطار العالمي الحالي القوي لمكافحة الإرهاب الذي يركز على نهج يشمل المجتمع بأسره.

يجب أيضا أن أسجل قلق الولايات المتحدة العميق إزاء الحالة التي لا يمكن الدفاع عنها في شمال شرق سورية في مراكز الاحتجاز حيث تقيم حاليا أكبر مجموعة من الإرهابيين في أي مكان في العالم وكذلك إزاء مخيم الهول للنازحين مع أكثر من ٥٠ ٠٠٠ من النساء والأطفال المرتبطين بالإرهابيين. إذ بوجود ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ مقاتل أجنبي محتجزين في شمال شرق سورية، سيسعى تنظيم داعش إلى استغلال عدم الاستقرار الإقليمي لمواصلة حملته "كسر الجدران"، وإطلاق سراح السجناء وإعادة تعبئة صفوفه. ولهذا السبب نعمل مع جميع أعضاء المجلس لقيادة جهد عاجل لتحسين التنسيق الأمني

قادتهم ومؤيديهم الرئيسيين، حتى يواجهوا تجميد الأصول على المستوى العالمي وحظر السفر وحظر الأسلحة.

ومما يؤسف له أن لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن حركة الشباب، لم توافق إلا على تحديد كيان واحد وفرد واحد هذا العام. تعو مجموعة من القيود، بسبب التناحرات السياسية غير ذات الصلة، طريق إدراج جدد في القوائم. وتلك العرقلة السياسية تقوض بشكل أساسي ولايات اللجان لمنع ودرء الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وتضعف أثر نظام جزاءات الأمم المتحدة.

وقد سررنا بالمشاركة مع الهند في ترشيح عدة قوائم بشأن داعش والقاعدة، ونأمل أن تمضي لجنة القرار ١٢٦٧ قدما في تلك الترشيحات وغيرها من الترشيحات الجديدة.

واتخذ المجلس خطوات قوية الأسبوع الماضي لاتخاذ القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢) للمساعدة في كفالة أن تكون الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ذات السمعة الطيبة والمحايدة قادرة على القيام بعملها المنقذ للحياة، حتى في المناطق التي يعمل فيها الإرهابيون أو يسيطرون على الأراضي. وسيكفل ذلك حصول المحتاجين على المساعدة التي يحتاجون إليها وعدم تركهم ببساطة تحت رحمة الإرهابيين. لا يسعنا ببساطة أن نترك هؤلاء المدنيين عرضة لشراسة الجهات الفاعلة الخبيثة التي تغشل في تلبية احتياجاتهم الأساسية وغالبا ما تسرق منهم وتدمر ممتلكاتهم وتودي بحياتهم. ونحن ممتنون جدا للجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية للدعوة إلى ذلك القرار والتأكد من أنها يمكن أن تساعد الفئات السكانية الضعيفة.

ومن الأهمية بمكان أيضا ألا تستخدم حملات مكافحة الإرهاب كذريعة للدول الأعضاء لانتهاك الحريات الأساسية نفسها. ومما يثير القلق أن بعض الدول الأعضاء تسعى إلى تقويض أوجه التقدم بشأن

عن تضامننا القوي مع الذين يمثلون هذه المنظمة على المسرح العالمي في بعض أصعب الأماكن في العالم، حيث يدفعون، كما رأينا، حياتهم ثمنا مأساويا في نهاية المطاف. ونشيد بشجاعتهم وإقدامهم، ونتوجه بدعواتنا وأطيب تمنياتنا بالشفاء العاجل للمصابين.

أود أولاً أن أشكركم، سيدي الرئيس. إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أشارك في جلسة مجلس الأمن تحت قيادتكم. وأشيد بالهند على قيادتها وإسهاماتها في مجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة مكافحة الإرهاب، خلال فترة ولايتها في المجلس. وتستحق حكومة الهند تقديراً كبيراً لتركيزها على مسألة مكافحة الإرهاب وما يكمن وراء الإرهاب ويدفعه، وهو أيديولوجية التطرف المنحرفة. وينبغي لنا العمل معاً لمواجهة ذلك.

وأود أيضاً أن أشارك مقدمي الإحاطات الثلاثة: السيد فورونكوف، الذي أعرفه حق المعرفة - ويؤسفني ألا أراه شخصياً اليوم، والسيد تشن، والسيدة أنجالي فيجاي كولث، التي استمعنا إلى شهادتها المؤثرة عن الشجاعة والإقدام.

وقد سرني أن صديقي العزيز وزير الخارجية تمكن من الانضمام إلى الاجتماعات التي قادتتها الهند، ولا سيما الاجتماعات الممتازة للجنة مكافحة الإرهاب في مومباي ونيودلهي، وحدد موقفنا القوي المتمثل في العمل مع الهند، بل وجميع الشركاء الدوليين لمواجهة التهديد العالمي للإرهاب الدولي. إنه تهديد يتطور ويزداد تعقيداً باستمرار. وهو يتطلب حلولاً واستجابات جماعية وشاملة.

تواصل الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة، التي تعمل اليوم في أفغانستان وخارجها والجماعات التابعة لتنظيم داعش - بوكو حرام وحركة الشباب، على سبيل المثال لا الحصر - العمل في أجزاء مختلفة من العالم وإلحاق المعاناة الإنسانية بالأبرياء وحياتهم وتدمير المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

ولكن يتعين علينا أيضاً الاعتراف بالحقيقة المتمثلة في أن تلك المنظمات الإرهابية تستخدم بشكل متزايد أساليب جديدة لتغذية نزعة

وتشجيع البلدان على إعادة مواطنيها الذين يشاركون في التطرف العنيف إلى أوطانهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، ومقاضاتهم عند الاقتضاء. وكجزء من هذا النهج، تعمل وزارة الدفاع لدينا على بناء مرفق احتجاز جديد متعدد الأغراض في منطقة رميلان المجاورة ستديره قوات سورية الديمقراطية لإيواء المحتجزين بشكل آمن وأكثر إنسانية.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أنني جئت من واشنطن العاصمة مساء أمس حيث نستضيف ٤٩ رئيس دولة أفريقية اجتمعوا لحضور مؤتمر قمة قادة الولايات المتحدة وأفريقيا. وخلال الأيام القليلة الماضية، انخرطنا في جهود مجدبة لتعزيز السلام والأمن المشتركين، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتنشيط الديمقراطية، وتحسين البنية التحتية الصحية، والتغلب على انعدام الأمن الغذائي والطاقة العالمي، ومعالجة أزمة المناخ - وهي أولويات يتشاطرها الجميع حول هذه الطاولة. ولكن كل تلك الأهداف المشتركة معرضة للخطر بسبب التهديد المنتشر للإرهاب. والعكس صحيح أيضاً: إذا استطعنا إحراز تقدم نحو تحقيق تلك الأهداف، فسوف نجفف المستنقع الذي يعيش فيه الإرهاب ويزدهر.

وبينما نتطلع بشكل جماعي للتغلب على التأثير التراكمي المزعزع للاستقرار لمرض فيروس كورونا والصدمات المناخية والنزاع المسلح، بما في ذلك حرب روسيا الوحشية على أوكرانيا، لا يمكننا تحمل الفشل.

وفي العام المقبل، ستستعرض الجمعية العامة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونحث المجتمع الدولي على أن يتحد للتصدي لآفة الإرهاب، لأنه كما ذكرتنا السيدة أنجالي فيجاي كولث بتفصيل مؤلم، يجب ألا تكون عواقب الفشل مقبولة لأي منا.

اللورد أحمد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك الآخرين وأعرب عن أعمق التعازي لصديقي العزيز السيد سيمون كوفيني ولكل شعب أيرلندا بالوفاة المأساوية لأحد حفظة السلام في لبنان الذي كان يؤدي عمله. وفي الواقع، وإذ نتوجه بدعواتنا وأطيب تمنياتنا بالشفاء للمصابين، فإنني أشركه مرة أخرى في الإعراب

وهناك أيضا حل مهم. وبالاستماع إلى السيدة أنجالي فيجاي كولتي اليوم وشجاعتها وبسالتها، يتعين علينا ضمان أن نعمل مع ضحايا آفة الإرهاب والذين يعانون منها، يدا بيد لكفالة أن تستتير سياساتنا وما يمكننا القيام به أيضا في العمل معا للقضاء على الأيديولوجية المتطرفة.

ونحن أيضا - وأضم صوتي إلى وزير خارجية أيرلندا في هذا الشأن - نتساءل عن سبب إجرائنا لحوار كهذا بشأن إشراك المزيد من النساء في عام ٢٠٢٢. ويكاد يكون من غير المنطقي أن تكون النساء اليوم محور مناقشات ومحادثات تجري لتأمين مقاعد لهن حول الطاولة الرئيسية، وليس في غرفة جانبية، بحثا عن حلول. ويتعين علينا أن نعالج هذه المسألة وأن نعالجها الآن. ونحن بحاجة إلى أن نكفل إشراك الدول الأعضاء في كل مكان للنساء ويجب أن نأخذ زمام المبادرة في كفالة اضطلاع المرأة بدور محوري في وضع الاستراتيجيات الرامية لمنع التطرف العنيف والإرهاب ومكافحتهما. ويجب أن نتناول تلك الاستراتيجيات أيضا الأنشطة التي تستهدف النساء على وجه التحديد، وليس باعتبارهن ضحايا ومؤثرات في المجتمعات المحلية فحسب، بل أيضا بوصفهن جناة محتملين.

ثالثا، أردت أن أتطرق إلى أهمية حقوق الإنسان في استجاباتنا. فنحن، في مجلس الأمن، يقع على عاتقنا التزام بموجب القانون الدولي بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ولذلك، يجب على الدول أن تتصرف في حدود ما يسمح به القانون الدولي عند مكافحة الإرهاب. وإلا فإننا سنقوض الحقوق والحريات ذاتها التي أنشئت الأمم المتحدة لتعزيزها.

في الختام، إن لمجلس الأمن دورا ذا أهمية حيوية في التصدي لآفة الإرهاب، التي لا تزال تحصد أرواح الأبرياء بشكل مأساوي في جميع أنحاء العالم اليوم. ونحن مدينون لمن أزهقت أرواحهم ممن تذكرناهم في بداية جلسة اليوم بأن نعمل معا وأن نفعل ذلك الآن.

السيد سنغ أوبي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تعازي كينيا لمعالي السيد سايمون كوفني ولجمهورية أيرلندا في أعقاب القتل المؤسف لأحد حفظة السلام الأيرلنديين في البعثة في

التطرف التي هي محرك الإرهاب والتكتيكات المتطورة؛ وإدراك تلك الحقيقة. إنهم يستخدمون التكنولوجيا بطرق مبتكرة. وحتى في المملكة المتحدة، لا تزال نواجه ذلك التحدي. إذ يجري إفساد عقول الشباب. ويتم الالتفاف حول الباب الأمامي حيث يتم استخدام التكنولوجيا كأداة لجذب الشباب والشابات نحو التطرف. وتتطلب تلك التكتيكات المتطورة استجابة منا أيضا لضمان مواجهة تلك الأيديولوجية البغيضة. ويجب علينا أيضا أن نستخدم نظم الجزاءات التي نفرضها استخداما فعالا لمنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة والتمويل. ولا بد أن نكيف جهودنا لمكافحة الإرهاب ونطورها، وأن نمنع استغلال الإرهابيين للتكنولوجيات الناشئة، بل وللمجتمعات الضعيفة. تتم تغذية نزعة التطرف من خلال وسائل التكنولوجيا المبتكرة. وعلينا التأكد من أننا نواجهها من خلال تدابير مماثلة.

وبينما نتصدى للإرهاب، يجب أن نكون يقظين ونتمسك بثلاثة مبادئ مهمة.

أولا، نحث جميع الزملاء والأصدقاء والدول الأعضاء على معالجة الدوافع الحقيقية للإرهاب والتطرف العنيف باستخدام نهج يشمل المجتمع بأسره. ويجب أن نعمل مع المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين لمعالجة واستئصال الإيديولوجيات المنحرفة التي تستخدم للدفع إلى ارتكاب جرائم الإرهاب البغيضة. وتعمل المملكة المتحدة مع شركائها لتقهم الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدمج منظورات المجتمع المدني في عملها على نحو أفضل.

ثانيا، ينبغي لسياستنا وبرامجنا أن تفهم الديناميات الجنسانية للإرهاب وأن تعالجها. ونعلم أن الإرهابيين والمتطرفين العنيفين هم مرتكبو العنف الجنسي. وقبل أسبوعين، تشرفت بأن أستضيف باسم المملكة المتحدة مؤتمرا دوليا معنيا بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع يرمي إلى تعزيز الاستجابة العالمية. وقد تشرفت باستضافة من بين آخرين، نادية مراد الحائزة على جائزة نوبل للسلام والعديد من ضحايا العنف الجنسي الآخرين الذين تكلموا عن ضرورة أن تقوم الحكومات بالمزيد لإنهاء تلك الفظائع.

بعضاً من أكثر قدرات فك الارتباط وإعادة الإدماج تقدماً في العالم. وتمتد عملية صنع القرارات العملياتية من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي وتشمل العديد من المؤسسات الأمنية وغير الأمنية. وتعمل أجهزة الاستخبارات والعدالة الجنائية والهيكل الإدارية الحكومية يدا بيد في هذا الصدد. وقد وضعت كل مقاطعة من مقاطعات كينيا الـ ٤٧ استراتيجيات وقائية على الصعيد دون الوطني، وهي في مراحل مختلفة من التنفيذ.

ويشارك المجتمع المدني بالمثل في هذه العملية، مما يعكس التزام الشعب الكيني بالأولوية الوطنية المتمثلة في إيقاف الإرهابيين ودرهمهم. وبمرور الوقت، أسهم ذلك في تحقيق انخفاض ملحوظ في عدد الهجمات، والأهم من ذلك أنه حال دون اكتساب الجماعات الإرهابية لأي شرعية جماهيرية في أوساط أي قطاع من مواطنينا. وفي ضوء ذلك، ومع مراعاة الحاجة إلى بناء جبهة موحدة لكفالة مكافحة الإرهاب بفعالية واستدامة، أود أن أقدم بخمس توصيات.

أولاً، يجب ألا تترك جهود مكافحة الإرهاب ضد الجماعات المنتسبة إلى تنظيمي القاعدة وداعش المجال لها أبداً لتقديم مطالبها السياسية المتطرفة ويجب ألا تتيح أي طريق يقودها إلى اكتساب الشرعية. وكثيراً ما تكون مكافحة الإرهاب دينامية للغاية وتقنية بالكاد. وهي تغفل أساساً الأبعاد السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية للتهديد. وبناء على ذلك، كثيراً ما تقتصر تدابير مكافحة الإرهاب على السعي إلى تقليل أسوأ تجاوزات الإرهابيين لأدنى حد من دون أن تكون ملائمة بما يكفي لتحقيق نصر مستدام. ويجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تضيف أدوات سياسية واقتصادية واجتماعية لدعم جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

ويجب عليها أيضاً أن توضح أن الإرهاب لن يمهد الطريق للجماعات الإرهابية أو المتشددين الذين يستخدمون هذا الشكل من العنف لاكتساب الشرعية السياسية أو الوصول إلى السلطة. وينبغي لحملات التفاوض مع الجماعات المتشددة المنتسبة إلى تنظيمي القاعدة وداعش أن تفرق بين الفصائل الراجعة والقادرة على نبذ الإرهاب العابر

لبنان. وهو ما يؤكد الحاجة إلى العمل معاً لكفالة توفير الحماية لجميع حفظة السلام أثناء اضطلاعهم بولاياتهم الحاسمة الأهمية.

وأود أن أهنئ رئيس مجلس الأمن على عقد هذا الحدث الهام. وأشيد أيضاً بقيادة الهند للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية. وتتجسد تلك القيادة في اعتماد اللجنة التاريخي لإعلان دلهي الصادر عن لجنة مكافحة الإرهاب بشأن مكافحة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية في تشرين الأول/أكتوبر.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى السيد فلاديمير فورونكوف والسيد ويشيونغ تشن على إحاطتهما. وتتم قصة السيدة أنجالي فيجاي كولث، إحدى الناجيات من الإرهاب، عن شجاعة وقدرة على الصمود. وهي مصدر إلهام للكثيرين ممن عانوا في جميع أنحاء العالم من هذه الأعمال الشنيعة.

يشكل الإرهاب والتطرف العنيف تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين اليوم. ويأتي الجانب الأكبر من تدابير مكافحة الإرهاب التي يتخذها مجلس الأمن رداً على الاستهداف الواضح للدول الأعضاء من جانب تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليه، وهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي وقعت هنا في نيويورك خير مثال على ذلك. ومما يؤسف له أنه على الرغم من اتخاذ العديد من التدابير المضادة منذ ذلك الحين، لا يزال هذا التهديد قائماً بل ومستشرياً بشكل خطير.

وفي عدة أجزاء من أفريقيا، تزعزع الجماعات الإرهابية، بدعم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومستوحية أفكارها من أيديولوجيات القاعدة وداعش، استقرار الحكومات، بل إنها تجعلها رهينة لها. هذا علاوة على أنها تستغل التوترات الطائفية لتوسيع نطاق تجنيدها وتغذية نزعة التطرف وتكثيف الهجمات في جميع أنحاء القارة.

وتستند جهود كينيا لمكافحة الإرهاب إلى نهج متعدد الوكالات والقطاعات. وربما تشكل الدروس التي تعلمناها أثناء إرساء ذلك النهج مثالا مفيداً للآخرين. فقد طورنا، خلال السنوات الخمس الماضية،

رابعاً، فيما يتعلق بالصعيد التقني، يكتسي التعاون في مجال تبادل المعلومات وبناء القدرات أهمية حاسمة. ونشجع تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك بشأن مبادرات بناء القدرات التي تتخذها الدول التي عززت جهود منع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتها. ونشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في تنسيق المساعدة التقنية وبناء القدرات لدعم الدول الأعضاء في هذا الصدد.

خامساً، في ضوء الاتجاهات التكنولوجية الحالية، نحن بحاجة إلى بناء شراكات في مجال الفضاء الرقمي واستخدام التكنولوجيات الجديدة. ويمكن لإقامة شراكات مع مقدمي خدمات الإنترنت ومنظمات وسائل التواصل الاجتماعي أن يدعم قدرة وجهود السلطات الوطنية فيما يتعلق بالكشف عن أنشطة الإرهاب عبر الإنترنت، بما في ذلك أساليب الإرهاب وتعبئة الموارد والتمويل، وعرقلة تلك الأنشطة. ويجب علينا كذلك أن ندعم الدول في وضع تدابير وقدرات لتنظيم التكنولوجيات الجديدة، مثل الطائرات غير المأهولة والعملات الإلكترونية والتصدي لاستخدام الإرهابيين الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.

وفي الختام، أعيد تأكيد التزام كينيا غير المشروط بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

السيد كلياند (غانا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب غانا عن خالص تعازيها لأيرلندا على الخسارة المؤسفة في أرواح حفظة السلام وهم يخدمون قضية نبيلة للبشرية. ونحن ممتنون كذلك لمقدمي الإحاطتين - السيد فورونكوف والسيد ويشيونغ تشن - على توفير سياقات ممتازة لمناقشاتنا. وأخيراً، نشيد بالسيدة كولث على إقدامها وشجاعتها لتتشاطر قصتها مع المجتمع الدولي.

وتشيد غانا باختيار الهند موضوع مناقشة مجلس الأمن هذه. وأعتقد أن هذه المناقشة ستتمخض عن إحساس متجدد بالإلحاح بين الدول وستعطي زخماً إضافياً للجهود القائمة للتصدي لأنشطة الإرهابيين الخطيرة.

للحدود الوطنية والأهداف المناهضة لميثاق الأمم المتحدة والنصوص التي تجسده في النظم الدستورية والقانونية الوطنية.

ثانياً، يجب ربط مكافحة الإرهاب بالجهود الحكومية والمدنية الأوسع نطاقاً لمعالجة أسبابه الجذرية. فالإقصاء والتهميش على الصعيد السياسي وانعدام الفرص الاقتصادية وضعف الحكم واستمرار النزاعات المسلحة والمظالم التاريخية الخطيرة، كلها أمور تهيئ الظروف للتشدد الذي يتصاعد ويتحول إلى إرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وعودة المقاتلين الأجانب والنزاعات على الموارد الطبيعية، لا سيما في أوساط السكان الذين يعانون من آثار تغير المناخ، عوامل تتسبب في تفاقم الحالة. وباختصار، فإن التغلب على انتشار الجماعات المنتسبة لتنظيمي القاعدة وداعش وترسخها يتطلب إحداث تغييرات جوهرية في مجال التنمية وتحسين الحوكمة، وأن يتجسد ذلك في شكل حكومة شاملة للجميع وتتسم بالكفاءة.

ثالثاً، يجب تحقيق الاستفادة القصوى من تدابير مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب على قدم المساواة ومن دون تمييز. وما فتئت كينيا تدعو إلى تطبيق نظام الجزاءات المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) على كل الجماعات المنتسبة إلى القاعدة، لا سيما حركة الشباب، ولكن قلة من أعضاء هذا المجلس يقاومون هذه الدعوة على الرغم من أنهم يفرضون جزاءات انفرادية على الجماعة لنفس الأسباب التي نسعى من أجلها إلى إدراجها في قائمة جزاءات الأمم المتحدة.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، تفاوضنا بشأن الحصول على إعفاءات لأغراض إنسانية فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). ويسرنا أن نرى أن هدفنا قد تحقق من خلال اتخاذ قرار يتعلق بالإعفاءات للأغراض الإنسانية (القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢)).

ونأمل أن يمهد ذلك الطريق لإدراج جميع الجماعات المرتبطة رسمياً وعملياتاً بتنظيمي القاعدة وداعش في قائمة الجزاءات. ونتفق مع الهند على أنه يجب وضع حد للممارسة الفعلية في مجلس الأمن المتمثلة في تصنيف الإرهابيين بطرق غير متسقة ومبهمّة إذا كنا نريد لجهودنا في مجال مكافحة الإرهاب أن تتجح.

وعلى تلك الخلفية، أود أن أثير عدة نقاط رئيسية.

على الرغم من استمرار عدم وجود تعريف للإرهاب، لا يسع المجتمع الدولي أن يفنر إلى الوحدة في إجراءاته لمواجهة التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية. ونعتقد أننا نحتاج إلى رؤية مشتركة وفهم جماعي والتزام بذات القدر بتنفيذ أطر مكافحة الإرهاب، لا سيما من خلال المبادرات الوطنية الاستباقية وتحسين التعاون الدولي، حتى ننجح في الكشف عن الأعمال الإرهابية وتعطيلها وردعها. ويتطلب هذا الهدف من المجلس والمجتمع الدولي الأوسع اعتماد سياسة عدم قبول أي أضرار وعدم التسامح مطلقا عندما يتعلق الأمر بمعاملة الجماعات الإرهابية. وينبغي ألا يكون هناك تمييز بين الجماعات الإرهابية، لأن المعاملة التفضيلية لن تؤدي إلا إلى تقويض جهود مكافحة الإرهاب بطريقة متوازنة.

إن الجماعات الإرهابية تتخرط في التجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية وتجمع الإيرادات من الضرائب غير القانونية التي تفرضها في الأراضي التي تسيطر عليها وتستخدم الشبكة الخفية لجمع الأموال ونقلها. فيجب أن يكون هدفنا تجفيف تلك المصادر المستخدمة لتمويل أنشطتهم الشائنة. وللقيام بذلك، يجب دعم البلدان المتضررة من الإرهابيين وشبكاتهم دعما كافيا بالتمويل اللازم للاضطلاع بعمليات لرصد حركة الأموال داخل وخارج حدودها واستعادة السيطرة على الأراضي التي يسيطر عليها الإرهابيون.

ولذلك، فإن الدول الأعضاء التي تقف على الخطوط الأمامية للإرهاب تحتاج إلى قدر أكبر من التضامن الدولي، لا سيما في هذه الأوقات الصعبة، حيث أدت ثلاث سنوات من الأزمات المتعددة إلى إضعاف القدرة على مكافحة الإرهاب. ونحث بذات القدر على تعزيز دعم ميزانية مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وندعو إلى توفير تمويل مستدام لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتشاطر بإيجاز بعض عناصر تنفيذ غانا للاستراتيجية، مع التركيز بقوة على الوقاية بوصفها الهدف الرئيسي الذي يلزم السعي إلى تحقيقه في التصدي للإرهاب. لقد اعتمدت غانا

ومرة أخرى نشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف والمدير التنفيذي بالنيابة ويشيونغ تشن على تمهيد الطريق إلى ما يبشر بأن يكون مناقشة مفتوحة وصريحة بشأن مسألة يجب أن تكون على رأس جدول أعمال المجلس. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها مكتب مكافحة الإرهاب في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ونحث على زيادة التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء في مواجهة التهديد الإرهابي المتزايد.

يمثل الإرهاب أكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، التي كلف المجلس بالتصدي لها. إنه يمثل عبئا ثقيلا على هيكلنا الأمني الهش، إذ أنه يتقاطع مع التهديدات الأمنية القائمة لكشف نقاط الضعف في الآليات الوطنية والإقليمية والعالمية لحماية شعوبنا. ويؤثر على الدول والمناطق ومجتمعنا الدولي بطرق عميقة، معيقا تقدمنا كحضارة.

إن الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء تزداد يوما بعد يوم، إذ يسعى الإرهابيون الجريئون الآن إلى الحصول على الموارد البحرية والأراضي الأكثر هبة والمساحات ذات الصبغة الحضرية العالية والأكثر تطورا. ولا تحتاج طبيعة وخطورة التهديد للسلام والأمن الدوليين وللتجارة والاستثمارات الدولية إلى مزيد من التفصيل. فهو يضرب في صميم جهودنا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حيث أن الهجمات تضاعف التحديات التنموية التي تواجه المجتمعات الأكثر تضررا من الإرهاب.

ومن أجل الاستجابة للتحديات الهائلة التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف، يجب أن تتناسب استجابتنا الجماعية مع خطورة التهديد لجميع بلداننا. ويبرر الطابع عبر الوطني للإرهاب نهجنا العالمي وعملا المنسق. وفي ذلك السياق، تعيد غانا تأكيد التزامها بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذ جميع الركائز الأربع للاستراتيجية في مكافحة المستمرة للإرهاب الدولي. وسنواصل العمل مع جميع الدول الأعضاء في ذلك الصدد.

فإننا نتطلع إلى مناقشات العام المقبل بشأن تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس ووزير الخارجية على عقد جلسة اليوم الهامة. وأود أولاً أن أقدم بتعازي إلى أيرلندا على حافظ السلام الذي قتل ومن أصيبوا بجراح في الهجوم المأساوي الذي وقع أمس في لبنان. كما أشكر مقدمي إحاطات اليوم على ملاحظاتهم وشهاداتهم الثاقبة والشاحذة للأذهان.

قبل عقدين من الزمن، خلال فترة ولاية النرويج السابقة في المجلس، أصابت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر العالم بصدمة وأدت إلى تحولات عميقة في السياسة الأمنية العالمية - تحولات تبين أن الإرهاب الدولي يشكل تهديداً عالمياً. ومنذ ذلك الحين، نما الهيكل المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب بوتيرة سريعة ويشكل الآن جزءاً رئيسياً من خطة السلام والأمن الأوسع نطاقاً. ولذلك، فإن هذه لحظة مناسبة لتقييم هذه الجهود والنظر في نقاط قوتها وأوجه قصورها على حد سواء ونحن نفكر في الطريق إلى الأمام.

ما من شك في أن نجاحاً ملحوظاً قد تحقق. فتنظيم القاعدة تدهور بشدة ولم يعد قادراً على شن هجمات معقدة بنفس مستوى هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد هُزم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إقليمياً في منطقتيه الأساسية. ووفقاً لأحدث مؤشر للإرهاب العالمي، فإن الوفيات العالمية الناجمة عن الإرهاب أقل بنسبة ٦٠٪ تقريباً من ذروتها في عام ٢٠١٤.

ومع ذلك، فقد شهدنا أيضاً ظهور اتجاهات أكثر إثارة للقلق. وأفريقيا هي الآن القارة الأكثر تضرراً من الإرهاب. وقد استغل المنتسبون إلى تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة بشكل استراتيجي النزاع المسلح وضعف الحوكمة والمظالم المحلية من أجل التطرف والتجنيد. وفي أجزاء أخرى كثيرة من العالم، يتزايد التطرف اليميني. والتكنولوجيات الجديدة والناشئة معرضة بشكل متزايد لإساءة الاستخدام لأغراض إرهابية.

نهجا يشمل المجتمع بأسره بإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في معالجة الدوافع الكامنة وراء الإرهاب، مع اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في مكافحة الإرهاب. ويساعد ذلك على الحد من تعرض مجموعات الشباب للتطرف والتجنيد من خلال إتاحة المزيد من الفرص لهم لتحقيق تطلعاتهم المشروعة. كما اتخذنا مجموعة واسعة من التدابير من أجل التنمية المؤسسية وحماية المجتمعات الضعيفة والهياكل الأساسية الوطنية الحيوية وممرات التنقل والأماكن العامة والفضاء السبراني، فيما يتعلق بالركيزة الثانية للاستراتيجية.

وفي سياق الركيزة الثالثة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، نواصل التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ونؤمن بالشراكات القوية لعمليات مكافحة التمرد التي تقودها المنطقة، فضلاً عن تبادل المعلومات الاستخباراتية عبر المناطق بغية وقف التعاون عبر الحدود بين الجماعات الإرهابية. ونحث في ذلك الصدد على تقديم دعم دولي مستدام لآليات إقليمية مثل مبادرة أكرا، التي تيسر تبادل المعلومات الاستخباراتية والمعلومات بشأن مسائل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتطرف العنيف، فيما يتعلق بالخطط التوسعية لجماعات منطقة الساحل الإرهابية.

وأخيراً، نؤمن بالطابع التكاملي والتعاضدي لتدابير مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان، على النحو المتوخى في الركيزة الرابعة. وقد أولينا اهتماماً خاصاً، في استراتيجيتنا الوطنية لمنع الإرهاب وقمعه، لحماية حقوق الإنسان، وتمتثل جميع تدابير مكافحة الإرهاب امتثالاً تاماً لدستورنا الوطني، الذي يتضمن بعض أعلى معايير حقوق الإنسان، وكذلك لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني.

وأود أن أختتم ببياني بإعادة التأكيد على التزام غانا بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى منع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والقضاء عليه. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير من العمل، فإن تصميمنا على التغلب على خلافتنا هو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى النتائج المرجوة. ولذلك،

لجميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب أن تواصل تعميم مراعاة اعتبارات حقوق الإنسان في جميع أعمالها. فعلى سبيل المثال، ينبغي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أن تواصل إدماج حقوق الإنسان في أنشطتها التقييمية وأن تستخدم البيانات الناتجة عنها لإثراء منتجاتها التحليلية.

وفي الختام، تعتقد النرويج أن هذه المبادئ أساسية لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب في المستقبل. ويحدونا الأمل في أن يتم التقيد بها، وأن لا تكون هذه المسألة مدرجة في جدول أعمالنا بعد ٢٠ عاما أخرى.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أعرب عن تعازي فرنسا لأيرلندا في وفاة أحد حفظة السلام التابعين لها في لبنان. وأشكر الهند على تنظيم هذه المناقشة. كما أشكر وكيل الأمين العام وممثل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على إحاطتهما، وأشكر السيدة كولث على شهادتها.

إن التهديد الإرهابي لا يتضاءل؛ إنه ينتشر ويتنوع. ولا تزال الجهادية التهديد الإرهابي الأكثر حدة وفتكا في جميع أنحاء العالم. ولا يزال التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة وداعش في تطور، وهو لم يختف بعد. وتتوسع هذه الجماعات، الموجودة في منطقة الساحل، نحو خليج غينيا ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي والقرن الأفريقي. وفي بلاد الشام، لا ينبغي أن نقودنا الهزيمة الإقليمية لداعش إلى تخفيف حذرنا. ويؤكد استيلاء طالبان على السلطة والتطورات الأخيرة مخاوفنا من أن تجد هذه الجماعات الإرهابية مرة أخرى ملاذا آمنا في أفغانستان. وقد سلطت الجائحة الضوء أيضا على ضعف مجتمعاتنا أمام مظاهر الإرهاب الجديدة والناشئة، مثل الإرهاب ذي الدوافع السياسية والأيدولوجية. ويجري ذلك في سياق عام من تدهور الأمن، كما يتضح من عودة الحرب إلى القارة الأوروبية. ولذلك يجب أن تتطور وسائل مكافحة هذه الآفة.

ولهذا السبب أبرزت لجنة مكافحة الإرهاب، بدعم من مديريتها التنفيذية، بحق الجوانب الرئيسية هذا العام، ولا سيما في اجتماع هام

وعلاوة على ذلك، كان لتدابير مكافحة الإرهاب في بعض السياقات آثار خطيرة على حقوق الإنسان. وعلى مدى العقدين الماضيين، وفي غياب تعريف متفق عليه دوليا للإرهاب، اتخذت بعض الحكومات تدابير لمكافحة الإرهاب تنتهك مجموعة واسعة من الحقوق. وفي بعض الأحيان يتم استخدامها لاستهداف المعارضة السياسية، وبالتالي تقليص الحيز المدني. كما كان لبعض تدابير مكافحة الإرهاب عواقب سلبية غير مقصودة على العمل الإنساني، مثل التأثير سلبا على حصول الأشخاص الضعفاء على المساعدة الإنسانية والحماية التي تشتد الحاجة إليها. بيد أن القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢) الذي اتخذ حديثا يمكن أن يكون أداة هامة لمعالجة تلك المسألة.

وخلاصة القول، يجب أن نعترف بأن المجتمع الدولي يواجه تهديدا لا يستطيع تحديده، من دون معايير نجاح واضحة، والذي يُستغل في بعض السياقات لتبرير التدابير القمعية. وذلك يؤدي إلى نتائج عكسية للجهود الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب. ولا بد من التصدي لتلك التحديات.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط تعتبرها النرويج حاسمة في توجيه جهودنا الجماعية للمضي قدما.

أولا، يجب أن يكون نهجنا لمكافحة الإرهاب كليا وأن يشكل جزءا من استراتيجية سياسية أوسع نطاقا، استراتيجية وقائية ومراعية للنزاعات وللمنظور الجنساني ومتكاملة إقليميا. ومن الضروري معالجة الأسباب الجذرية من خلال تعزيز سيادة القانون والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

ثانيا، ينبغي أن تكون تلك الجهود متجددة في نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره يحشد الموارد العامة الشاملة لعدة قطاعات ويعترف بأهمية مشاركة المرأة ويضفي الطابع المؤسسي على المشاركة الاستراتيجية مع المجتمع المدني في وضع وتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب.

ثالثا، يجب احترام حقوق الإنسان في جميع الأوقات، بما في ذلك في سياق مكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، ينبغي

تشاطرنا الآراء بشأن تعددية الأطراف والجهود المشتركة لمواجهة التحديات المشتركة والتصدي لها (انظر S/PV.9220). إن مكافحة الإرهاب ومحاربهته تشكل بامتياز المجال الذي نحتاج فيه جميعا إلى التخطيط والعمل بشكل مشترك ومستمر ومنسق لكي ننجح جميعا.

وما فتئت ألبانيا تدين باستمرار وبشكل لا لبس فيه، وبأشد العبارات الممكنة، أي عمل إرهابي أينما ارتكب وأيا كان مرتكبه. ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق للإرهاب أو الأيديولوجيات والأنشطة الإرهابية. إن الإرهاب يمثل إهانة للبشرية جمعاء ولقيمتها.

لقد هزمت منظمات إرهابية مثل داعش والقاعدة، لكنها لم تختف. وهي مستمرة في جمع الموارد المالية لتعزيز أنشطتها، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة.

وما زال الإرهاب يزدهر في مناطق النزاع المسلح حيث انهارت مؤسسات سيادة القانون وحقوق الإنسان. وهو يزدهر عندما ينتشر الفقر واليأس، وخاصة بين الشباب. وكثيرا ما يشكل عدم المساواة والصراعات الطائفية وكراهية الأجانب والظلم أرضا خصبة لنمو الجماعات الإرهابية.

إن النشاط المتزايد لداعش وحركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان وبوكو حرام وقدره هذه الجماعات على الهجوم والتحرك وجمع الأموال والتواصل عبر الحدود الوطنية واستغلال التقنيات الجديدة لنشر دعايتها البغيضة وغسل أدمغة المجندين الجدد، إلى جانب قدرتها على تجاوز تدابير مكافحة الإرهاب، تشير إلى واقع مزعج مفاده أن سياساتنا الحالية لا تعمل بفعالية كما ينبغي. إنها تبين أن السياسات القمعية والوسائل القسرية وحدها لا تكفي.

ونحن جميعا ندرك التأثير المتزايد باستمرار للتكنولوجيات الجديدة في كل جانب من جوانب التنمية والحياة. وهذا يجعل الدفاع السيبراني مسألة ذات أولوية للأمن القومي للجميع. الفضاء الحاسوبي أداة لا يستخدمها المجرمون فحسب، بل يستخدمها الإرهابيون أيضا، سواء

عقد في تشرين الأول/أكتوبر في الهند. وتشمل تلك الجوانب الجهود المتواصلة لمكافحة تحويل الابتكار المالي لتمويل الإرهاب. وقد مكن القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) من إحراز تقدم في هذا الصدد. وتدعو فرنسا الآن إلى تعزيز التعاون الدولي وتنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

وتشمل هذه الجهود أيضا مكافحة إساءة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية. وقد أطلق الرئيس ماكرون ورئيس وزراء نيوزيلندا نداء كرايستشيرش إلى العمل في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ في باريس. وقد تم بدء حوار أساسي مع المنصات الرقمية. وأكد مؤتمر القمة الثالث للنداء إلى العمل، الذي عقد خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، التزام الدول والقطاع الخاص بكبح تداول الدعاية الإرهابية على شبكة الإنترنت.

ولكي تكون مكافحتنا للإرهاب فعالة تماما، يجب أن تكون جزءا من استجابة شاملة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية وتعزيز الحوكمة وسيادة القانون ومكافحة الفساد. ويجب علينا أيضا أن نتصدى للتحديات الأساسية لتغير المناخ والصلات بين الإرهاب والاتجار بالموارد، وبصورة أعم، للجرائم التي تؤثر على البيئة. وستواصل فرنسا الدعوة إلى تنفيذ هذا النهج الشامل، الذي يعالج الأسباب الجذرية للإرهاب، مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا ومواساتنا لأيرلندا على فقدان أحد حفظة السلام في لبنان. لقد كان يعمل على تنفيذ ولاية اعتمدها مجلس الأمن، ونحن مدينون له ولكل من يعمل باسم الأمم المتحدة بامتنان واحترام لا حدود لهما.

وأشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمدير بالنيابة ويشيونغ تشن على إسهاماتهما القيمة، وكذلك السيدة كولث على روايتها الواقعية والمؤلمة.

ونحن نتشاطر نفس التقييم: لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين، ويجب أن نستجيب بفعالية وحسم. وبالأمس،

ونحن نقدر كثيرا دعم مكتب مكافحة الإرهاب للدول الأعضاء لوضع خطط مساعدة شاملة لتقديم دعم أفضل لضحايا الإرهاب.

إن وحدة المجلس بشأن طبيعة التهديد ووسائل التصدي له أمر أساسي لنجاحنا الجماعي، كما تجلى في اتخاذ القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بإجماع تاريخي. وينبغي أن تستمر هذه الروح وأن تسود، لأن تصبح ضحية للمصالح الضيقة التي تحول دون اضطلاع المجلس بمسؤولياته.

ويجب ألا ننسى أبدا أن الحرب تبدأ في أذهان الأشخاص، وأنه من الضروري أن نعمل على وجه التحديد عند وضع استراتيجية شاملة لدحر الإرهاب وتمكين الناس من الحياة الطبيعية في سلام وكرامة. ويجب ألا ندخر جهدا لمنع التحريض المباشر أو غير المباشر على أعمال الإرهاب، وأي تمجيد للعنف أو للمجرمين، والوقوف بقوة ضد خطاب الكراهية والتمييز، مع الالتزام بعقيدتنا بأن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وبالنسبة لنا - لا شك أنه، من خلال العمل الجماعي المتواصل، سنتمكن من مكافحة الإرهاب بنجاح، بجميع أشكاله ومظاهره أينما وقع.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشارك زملائي في الإعراب عن تعازينا لوفاة أحد أفراد حفظ السلام الأيرلنديين وإصابة ثلاثة آخرين في لبنان بالأمس. كما نعرب عن تعازينا للأسر المكبوتة ولحكومة أيرلندا.

أرحب بمعالي وزير الخارجية جايشانكار، الذي يترأس جلسة اليوم. وقد استمعت باهتمام إلى الإحاطات التي قدمها وكيل الأمين العام فورونكوف، والمدير التنفيذي بالنيابة تشن ويشيونغ، وممثلة المجتمع المدني، السيدة كولث. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على إسهاماتهما المهمة في المسعى العالمي لمكافحة الإرهاب.

إن مكافحة الإرهاب مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي وواجب رئيسي لمجلس الأمن. وبفضل سنوات من الجهود، تحقق تقدم في

كانوا جهات فاعلة من الدول أو من غير الدول. وقد شهدنا ذلك بأنفسنا في تموز/يوليه. ولذلك، من الضروري أن يبقى الدفاع السبيرياني على رأس جدول الأعمال المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب من خلال العمل معا لضمان استجابات ملائمة تتماشى مع عصرنا والعصر الرقمي.

والوقاية أساسية في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب. نحن بحاجة إلى كسب قلوب وأذهان الناس، والشباب على وجه الخصوص، قبل أن يفعل الإرهابيون ذلك. نحتاج إلى وضع برامج مفصلة تعالج الدوافع المتعددة للإرهاب بطريقة شاملة ومستدامة. والوقاية تتطلب الحوكمة الرشيدة والشفافية والتنمية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والمؤسسات الخاضعة للمساءلة، والرعاية الصحية، بما في ذلك أشكال جديدة للتنوع من خلال البرامج التعليمية. وإدراكا لتلك الغاية، نعتقد أن دور المجتمع المدني، بما في ذلك الطوائف الدينية، أساسي. وكل التدابير الوقائية تتطلب الوقت والطاقة والكثير من الموارد، ولكن على المدى الطويل هي الأكثر فائدة بكثير من فرض الضرائب. وقبل كل شيء، فإنها تركز على الناس وضحايا الإرهاب وتضعهم في صميم الجهود.

ويجب أن ندرك دائما أن السياسات القمعية يمكن أن تستخدم أيضا، للأسف، للحرمان من الحقوق الأساسية وتزيد من المظالم وقد تؤدي إلى مزيد من العنف. وعلينا أن نتذكر دائما أن الجهود الناجحة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف يجب أن تكون متجذرة في احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير وسيادة القانون. والجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب قد تأتي بنتائج عكسية عندما تستخدم كذريعة لتقييد حرية الدين أو المعتقد وغيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعندما تستهدف الأقليات، وعندما تستخدم للمراقبة القمعية أو للسيطرة القسرية على السكان. وهذه التدابير لا تمت بصلة لمكافحة الإرهاب. بل هي انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان.

ونعتقد أن التعاون الوثيق أمر أساسي لإيجاد الحلول. ولهذا السبب أبرمت ألبانيا ١٦ اتفاقا إقليميا ودوليا بشأن إدارة الحدود وتبادل البيانات والدعم المتبادل. ومن خلال الوقاية والتعاون الوثيق والتنسيق، سنكون أفضل تجهيزا للتصدي لهذا التحدي وغيره من التحديات الجماعية.

عن الحسابات الجيوسياسية والتحيزات الإيديولوجية، وأن تكثف بجدية التعاون العملي لمكافحة الإرهاب في المجال القضائي وغيره، وأن تدعم الدور التنسيقي المركزي للمنظمة، وأن تعجل من التفاوض بشأن إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

ثانياً، ينبغي زيادة تخصيص الموارد إلى المستوى الأمثل، مع زيادة التركيز على المناطق ذات الأولوية العليا والمسائل الأكثر إلحاحاً في التعاون لمكافحة الإرهاب. وفي السنوات الأخيرة، تراجعت التهديدات الإرهابية المباشرة التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو، مما أدى إلى انخفاض نسبي في الاستثمار في التعاون لمكافحة الإرهاب، وبالتالي إلى نقص عالمي في موارد مكافحة الإرهاب. وتتصدر مناطق مثل أفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وتواجه تلك المناطق أشد التهديدات الإرهابية المباشرة وتعاني من أخطر الهجمات الإرهابية. ولذلك فإن حاجتها إلى تحسين قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب هي الأكثر إلحاحاً. وفي ضوء تلك الحاجة، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي زيادة تخصيص الموارد على النحو المناسب لمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب على المستويات التشريعية والقضائية وعلى صعيد إنفاذ القانون. وتتفاوت حالة مكافحة الإرهاب من منطقة إلى أخرى. ولذلك، نحتاج إلى تدابير محددة السياق والهدف إذا أردنا منع الإرهابيين من إساءة استخدام الإنترنت والتكنولوجيات الجديدة والناشئة من أجل التحريض على الأعمال الإرهابية والتخطيط لها وتنفيذها أو التجنيد والتمويل. وينبغي أن نأخذ التهديدات التي يشكلها ارتداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب مأخذ الجد وأن نضع خططاً مناسبة لإعادة المقاتلين الإرهابيين الذين تقطعت بهم السبل في بلدان أجنبية إلى أوطانهم وإعادة توطينهم. ويجب بذل الجهود لسد القنوات المختلفة لتمويل الإرهاب على نحو فعال، وينبغي اتباع نهج متعدد الجوانب لقطع الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

ثالثاً، يجب أن نواصل معالجة أعراض الإرهاب وأسبابه الجذرية وأن نسعى جاهدين للقضاء على آفة الإرهاب من مصدرها. الوسائل

التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، لا تزال الحالة خطيرة، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ومن هنا تأتي الحاجة إلى مواصلة الجهود من قبل المجتمع الدولي.

وبينما نتكلم الآن، تتضاعف الأنشطة الإرهابية العالمية بوتيرة أسرع، والجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية تعيثُ فساداً. ومؤخراً، هاجم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان فندقاً في كابول، أفغانستان، مما أسفر عن سقوط ضحايا. وتدين الصين بشدة ذلك الهجوم وتدعم أفغانستان في مكافحة جميع أشكال الإرهاب والعنف. وهذا الهجوم الإرهابي تذكره صارخة أخرى بأن الإرهاب هو العدو العام للبشرية، وأن على المجتمع الدولي أن يضاعف التنسيق والتعاون من أجل مكافحة الإرهاب بفعالية وأن يبذل كل ما في وسعه لمنع انتشار القوى الإرهابية.

وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، ينبغي أن نواصل تعزيز الإرادة السياسية بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب وأن نعظم من أوجه التأزر. الإرهاب تحدٍ عالمي. وانتشار تلك الظاهرة، وتعقد الشبكات التنظيمية، والتحركات المتكررة للإرهابيين، والآثار الضارة للغاية للإرهاب، تتجاوز قدرة أي بلد على التصدي لها بمفرده. وينبغي لجميع البلدان أن تدرك أننا مجتمع أمن مشترك. ومن مصلحتنا المشتركة أن ننفذ بشكل شامل ودقيق وثابت جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وأن نجمع جميع المنظمات الإرهابية والأفراد الإرهابيين المدرجين على قوائم المجلس.

في السنوات الأخيرة، تراجعت بعض الدول عن التزاماتها إزاء قضايا الإرهاب. وترى الصين أن ذلك أمر مؤسف للغاية. فمن يقومون بتسييس مسائل مكافحة الإرهاب ويستغلونها كأداة ويتبعون معايير مزدوجة أو نهجا انتقائياً من شأنه أن يضر في نهاية المطاف بأنفسهم وبالآخرين ويقوض التعاون العالمي لمكافحة الإرهاب ككل. وفي مواجهة التهديد المشترك للإرهاب، ينبغي لجميع الأطراف أن تتخلى

والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لتنفيذ هاتين المبادرتين الرئيسيتين وتقديم إسهامات جديدة في إطار المساعي الدولية لمكافحة الإرهاب.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تعازينا لوفد أيرلندا في وفاة أحد حفظة السلام الأيرلنديين في لبنان.

نشكر الوفد الهندي على عقد الجلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام، ونعرب عن دعمنا لجميع ضحايا الإرهاب، الذين تمثلهم هنا اليوم السيدة كولث. ونشكر السيد فورونكوف والسيد ويشيونغ تشن على ما قدماه من تحليل مفصل للتهديدات التي نواجهها واستعراض مجمل الحالة في مجال مكافحة الإرهاب ككل. ونحن ممتنون للجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في مجال مكافحة الإرهاب. وعمل هذه الهيئات في السعي إلى الاستجابة للاتجاهات الحالية يعطينا الأمل في أن يظل الهيكل الدولي القائم لمكافحة الإرهاب قادرا على التصدي للتهديدات والتحديات الجديدة والناشئة.

إن الدور التنسيقي للأمم المتحدة، ومبدأ تحمل الدول المتضررة المسؤولية الرئيسية، واحترام سيادة الدول وخصائصها وأولوياتها الوطنية هي الشروط الأساسية التي ينبغي أن يستند إليها التعاون الدولي. وأود أن أذكر في هذا الصدد بأن آلية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب - وأهمها في مجلس الأمن - متطورة بالفعل. والأمر يعود للدول الأعضاء لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها. وبهذه الطريقة وحدها نقرب من النتيجة المنشودة، أي الحد من خطر الإرهاب. ولكي ينجح البعض في هذا السياق، سيتعين عليهم بالطبع أن يظهروا إرادة سياسية قوية، وسيتعين على البعض الآخر نبذ سياساته القائمة على الكيل بمكيالين.

والقضاء على ظاهرة الإرهاب أمر مستحيل إلى أن يحين ذلك الوقت وطالما يُستخدم الإرهابيون لأغراض جيوسياسية ويُصنفون إلى فئات من الإرهابيين الأخيار والأشرار وأنصاف الأشرار. ولسوء الحظ،

العسكرية وحدها لا يمكن أن تحقق ذلك. ويجب أن نركز بنفس القدر على معالجة كل من الأعراض والأسباب الجذرية، وعلى تسخير الوسائل السياسية والاقتصادية والقضائية وغيرها للاستجابة بشكل كلي. ومن الضروري السعي إلى إيجاد حلول سياسية للقضايا الساخنة، ومساعدة البلدان المعنية على تحسين الحالة الإنسانية فيها، فضلا عن منع قوى الإرهاب من استغلال حالة عدم الاستقرار.

إن التخلف هو أحد الدوافع الجذرية لنشأة القوى الإرهابية ونموها. وبينما تكافح البلدان جميع الإرهابيين بحزم، ينبغي لها إيلاء الاهتمام الواجب للتعافي الاقتصادي والقضاء على الفقر والاهتمام بالتعليم والتوظيف. وينبغي لها أيضا أن تتبع مسارات التنمية المستدامة التي تتناسب وظروفها الوطنية، وذلك للحد من الحيز المتاح للأيديولوجيات المتطرفة والقضاء تدريجيا على التربة الخصبة للإرهاب. وفي الوقت الحاضر، تعاني قضية التنمية العالمية من الانتكاسات. وتحتاج البلدان النامية على وجه الاستعجال إلى مزيد من الدعم الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع جدول أعمال التنمية في صدارة الأولويات، وأن يزيد من المساعدة الإنمائية، وأن يساعد البلدان المعنية على استئصال الإرهاب من خلال التنمية.

وما فتئت الصين تولي أهمية بالغة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وتشارك فيه بنشاط. وفي السنوات الأخيرة، ومن خلال صندوق السلام والتنمية المشترك بين الصين والأمم المتحدة، دعمنا مشاريع مكتب مكافحة الإرهاب ووكالات أخرى، ومن خلال إجراء تدريبات على مكافحة الإرهاب وتوفير المعدات اللازمة لذلك، وعقد حلقات دراسية لمكافحة الإرهاب عبر الحدود، ساعدنا بلدانا في أفريقيا ووسط آسيا على منع ومكافحة الإرهاب.

وقد طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة الأمن العالمي ومبادرة التنمية العالمية، داعيا إلى مفهوم أمني مشترك وشامل وتعاوني ومستدام في خدمة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويكتسي ذلك أهمية عملية كبيرة لتعميق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والقضاء على أسبابه الجذرية، والحفاظ على الأمن والتنمية المشتركين.

وثائق مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب بأبعاد حقوق الإنسان، بما في ذلك البعد الجنساني. ويتولد لدينا انطباع بأن البيانات الجذابة يُدلى بها لمجرد الإدلاء بمثل هذه البيانات، أو لتحويل التركيز بعيدا عن سجل المرء البغيض.

وكثير من المدافعين الجمهوريين عن حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب لم يفعلوا شيئا حتى الآن للتحقيق في الحالات المروعة للتعذيب وسوء المعاملة والقتل خارج نطاق القضاء للأشخاص المتهمين بالإرهاب أو قيد التحقيق في سجون أفغانستان أو العراق أو غيرها من البلدان التي توجد فيها سجون سرية خاصة. هل نعرف أي شيء عن أولئك الذين أدينوا في هذه القضايا؟ هل كانت هناك أي إجراءات على الإطلاق؟ من الذي خضع للمساءلة بموجب هذه الإجراءات؟

هل يمكن لزملائنا أن يخبرونا بأي شيء على الإطلاق عن سير العمل في السجن في غوانتانامو؟ هذا في الواقع مثال صارخ جدا على انتهاكات حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. وبالمناسبة، منذ ١٠ سنوات حتى الآن، قدمت وعود بإغلاق غوانتانامو. لسوء الحظ، تظل هذه الوعود فارغة، مما يدل على أنه في كل مرة تقترح صياغة جديدة لحقوق الإنسان، تعتقد هذه البلدان أن هذا الحديث موجه إلى الجميع عداهم.

وفي الختام، أود أن أشكر الهند، التي ركزت الكثير من الاهتمام خلال رئاستها للمجلس على مسألة تنسيق جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. وللأسف، فإن خطر الإرهاب يتغير بسرعة كبيرة. فهو يتخذ أشكالا جديدة ويكيف أحدث التقنيات وأكثرها تقدما مع احتياجاته. ونحن مقتنعون بأن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تتم إلا إذا عملنا معا في تقييد صارم بقواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي وتنسيقي، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للمسؤولية الرئيسية للدول في مكافحة الإرهاب.

السيد دي لا فوينتي راميريز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
اسمحوا لي أن أعرب عن تعازي بلدي لوفد أيرلندا لوفاة مواطنه أثناء أداء واجبه.

لدينا ما يكفي من الأمثلة على ذلك، وقد تعرضنا أنفسنا لهذا النهج عندما كنا نقوم بعمليات مكافحة الإرهاب في أراضينا في التسعينات من القرن الماضي، وكذلك خلال الفترة التي كانت فيها المعركة ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في سوريا مستمرة.

ووجد الإرهابيون الدوليون لهم رعاة. وكان يجري تدريبهم في بلدان ثالثة تزودهم بالمال والأسلحة. ولاحقا، تم توفير المأوى لهم، بل ومنحوا وضع اللجوء السياسي. والأمر الأكثر فظاعة أنه كانت هناك محاولات لتقديم المنظمات الإرهابية المتشددة على أنها أحزاب معارضة أو منظمات إنسانية، ولكن نتيجة ذلك كانت واحدة: حينها وكما هو الحال الآن، يظل المجرمون مجرمين، وعندما يؤيدهم الرعاة ويتمتعون بحرية المناورة، فإنهم يواصلون تعزيز أيديولوجيتهم الإرهابية. وهم يواصلون تنظيم وارتكاب الهجمات الإرهابية، بل إنهم يوجهون أسلحتهم في أحيان كثيرة ضد أسلافهم، كما كان الحال مع تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش). والشر يرتد أذاه إلى نحر صاحبه دائما، وعندما يحدث، يلزم تشكيل تحالف دولي لمكافحته.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تلقينا تقرير الأمين العام، المعنون "الهجمات الإرهابية التي تحركها كراهية الأجانب والعنصرية وغير ذلك من أشكال التعصب أو التي تتفد باسم الدين أو المعتقد" (A/77/266). وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي الانتباه إلى تفصيل هام. يبين التقرير أن هناك طابعا إقليميا لهذه الهجمات، إذ أنها توطنت في بلدان أوروبا الغربية والشرقية وأمريكا الشمالية وأستراليا وأوقيانوسيا. ولهذا السبب، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه المناطق تتميز بتوجهات معينة. يبقى لنا أن نحدد السبب الجذري لهذه الظاهرة في المجتمع الغربي. لماذا خرجت إلى حيز الوجود هناك؟ ولماذا تتقدم بهذه السرعة؟

ولدينا أيضا أسئلة فيما يتعلق بالنهج المفاهيمية لمكافحة الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بتحديد فئة منفصلة لنوع من "التطرف العنيف". واستخدام اللغة الذي يبدو غير ضار يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة، فتمنعنا من مكافحة الإرهاب، وتشتت تركيزنا وتقلل من قيمة جهودنا المشتركة في هذا الصدد، بينما ينتهي الأمر بالإرهابيين أنفسهم إلى حمايتهم من آلية الملاحقة القضائية الدولية. ونشهد محاولات لتعبئة

ويجب أن يقرن كل ما سبق بالأنشطة المنسقة لتعزيز نظم العدالة الوطنية ووكالات إنفاذ القانون بغية المعاقبة الرادعة لمرتكبي الأفعال الإجرامية وفقا للقانون وفي امتثال كامل لمعايير الإجراءات القانونية الواجبة. ومن هذا المنطق، يتعين على الجمعية العامة أن توجه الجهود لمنع الإرهاب ومكافحته. وإذا لم تعالج الأسباب الجذرية فإن مجرد فرض الجزاءات واستخدام القوة سيشجعان المزيد من دورات العنف، ومن الواضح أن لهما آثارا محدودة من حيث الفائدة.

تكمّن إحدى المشاكل الخطيرة في عدم وجود تعريف متفق عليه دوليا للإرهاب، مما يسهم في طمس الخطوط التي توطّر فيها إجراءات مكافحة الإرهاب على حساب احترام القانون الدولي. وبالتالي فإن التفاوض على اتفاقية عامة بشأن الإرهاب الدولي، من شأنها أن توفر اليقين القانوني بشأن هذه الظاهرة وتضع حدا للمعايير الانفرادية أمر ضروري على سبيل الأولوية.

أخيرا، نرحب بطبيعة الحال باتخاذ القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢) في الأسبوع الماضي، الذي ينشئ استثناء إنسانيا لجميع أنظمة الجزاءات لأول مرة. ونظرا للأثر الكبير لعمليات مكافحة الإرهاب التي أذن بها مجلس الأمن على عمل المنظمات الإنسانية، وخاصة في ضوء نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) أثارت المكسيك مسألة أهمية وجود هذه الضمانات في مناسبات عديدة. ونحن واثقون بأن هذا القرار سيسهم في كفالة إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأماكن التي تشتد الحاجة إليها، وأنه سيحمي العاملين في المجال الإنساني، لا سيما العاملين في مجال الرعاية الصحية من التجريم بسبب الوفاء بولايتهم.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشاطر المتكلمين الآخرين الإعراب لشعب وحكومة أيرلندا عن خالص تعازينا على فقدان أحد حفظة السلام التابعين لها في لبنان بالأمس. وبصفته أحد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، فإنه منّا، ونعرب عن حزننا جميعا على وفاته.

سيدتي الرئيسة، يشرفني أن أشارك في هذه الإحاطة تحت رئاستكم. وأود أن أهنئ الهند على فترة ولايتها الناجحة في مجلس

نشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمدير التنفيذي بالنيابة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تشن على إحاطتهما، ونعرب عن تقديرنا الخاص للشهادة الشجاعة التي أدلت بها الممرضة أنجالي كولث. ونرحب بدعوة الهند إلى عقد هذه الجلسة لمعالجة إحدى أكثر المسائل إلحاحا وحساسية التي تواجهنا جميعا، لأن الإرهاب لا يرب يشكل تهديدا لنا جميعا.

تعتقد المكسيك أن من المهم اتباع نهج وقائي أكثر فعالية من النهج المستخدم حتى الآن في التصدي لتهديد الإرهاب الدولي، مع التركيز على التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكما كررنا التأكيد في مناسبات عديدة، فإنه يجب مكافحة الإرهاب حقا بواسطة التنمية وإيجاد فرص العمل والتعليم وتحسين الظروف المعيشية، فضلا عن كفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. عليه، ترى المكسيك أن من الضروري إدماج أثر مفاهيم الذكورة في استراتيجيتنا لمنع الإرهاب على النحو المسلّم به في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ تموز/يوليو (S/2022/576).

كما تتطلب مكافحة الإرهاب أيضا التقيد الكامل بسيادة القانون والاحترام غير المقيد للقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويساورنا القلق إزاء الاحتجاج المستمر بالدفاع المشروع عن النفس عند استخدام القوة ضد الجهات الفاعلة من غير الدول في دولة ثالثة، بموجب ما يسمى بمبدأ عدم الرغبة وعدم القدرة. ونؤكد من جديد أن هذه التفسيرات تتجاوز أحكام المادة ٥١ من الميثاق.

ما زلنا نشعر بالقلق أيضا إزاء مظاهر التمييز والعنف النابعة من التعصب وكراهية الأجانب، ونغتتم هذه الفرصة لنشدد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى كبح انتشار خطاب الكراهية. وعلى نفس المنوال من الضروري الامتثال للقيود المفروضة على الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. إننا ندرك جيدا أنها كثيرا ما تستخدم في أعمال إرهابية.

كبيرا وفقا لسياقهما الجغرافي والاجتماعي والسياسي. وبالتالي، فليست هناك صلات تلقائية بين هاتين الظاهرتين اللتين تتطلبان معالجات مختلفة يجب تناولها في المنتديات ذات الصلة.

ويجب أن تكون الوقاية محورا لأي استراتيجية لمكافحة الإرهاب. يشمل ذلك معالجة الأسباب الجذرية التي غالبا ما ترتبط بالإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة وكرهية الأجانب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك، فإن تعزيز التنمية المستدامة على أساس منصف، فضلا عن سيادة القانون والوصول إلى العدالة، أمر هام لمعالجة الظروف التي تؤدي إلى الإرهاب والتطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب. ومن الضروري أيضا العمل من أجل القضاء على التمييز والوصم القائمين على أساس الجنسية أو الدين أو نوع الجنس أو الأصل العرقي. وفي النهاية، يجب ألا ننسى أن استمرار النزاعات التي طال أمدها والتوترات الإقليمية يسهم في إيجاد أرض خصبة للعمل الإرهابي.

كما أن إنفاذ القوانين الوطنية ووجود مؤسسات قضائية قوية أمران أساسيان لوضع استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب. ويجب أن نعزز التعاون الدولي والمساعدة التقنية بغية تعزيز القدرات الوطنية لمواجهة التهديدات الإرهابية. وتضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في تيسير هذا التعاون، ونشيد بالدور الهام الذي يؤديه الكيان المتمثل في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. ونقر أيضا بالإسهام الحاسم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء القدرة المحلية على مكافحة الإرهاب.

وعلى نحو ما ورد في إعلان دلهي الذي اعتمد مؤخرا، على الرغم من إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لزيادة نطاق الإرهاب، فإنها يمكن أيضا أن تعزز قدرتنا على منعه ومكافحته. كما أن قدرتها على تعزيز الفرص الاقتصادية وإيجاد فرص العمل يمكن أن تسهم في معالجة بعض الأسباب الجذرية للإرهاب.

وأخيرا، يجب أن يكون وضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب عملية شاملة للجميع. ويجب أن نشجع مشاركة المرأة ومنظمات

الأمن وعلى جهودها في بناء توافق في الآراء بشأن البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيد فورونكوف والسيد تشن والسيدة كولث على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

ترحب البرازيل بالموضوع الذي اختير لمناقشة اليوم وتود أن تتشاطر بعض المبادئ التي يسترشد بها نهج بلدي في مكافحة الإرهاب.

إن نبذ الإرهاب مبدأ مكرس في دستور البرازيل. عليه، ندين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ونؤكد من جديد أنه لا يوجد مبرر للأعمال الإرهابية.

إن عدم وجود تعريف متفق عليه دوليا للإرهاب يضعف قدرتنا على التصدي لهذه الظاهرة، ويؤثر على تماسك الجهود العالمية للتصدي للإرهاب وربما يؤدي إلى تطبيق معايير مزدوجة إزاءه. كما يتحتم علينا أن نتغلب على الجمود في اللجنة السادسة وأن نعمل على اعتماد اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي.

ويجب أن تسترشد جميع جهود التصدي لهذه الظاهرة بأهمية التمسك بالشرعية. ويجب أن تمتثل مكافحة الإرهاب امتثالا تاما للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقواعده المتعلقة بحظر استخدام القوة، فضلا عن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين. يعني ذلك ضمان احترام حرية تكوين الجمعيات والتعبير والحق في الخصوصية، ورعاية الضحايا وإنفاذ معايير الإجراءات القانونية الواجبة في تسمية الأفراد والكيانات الإرهابية وتصميم نظم جزاءات لا تؤثر سلبا على السكان الضعفاء أو تؤدي إلى تقاوم الأزمات الغذائية أو عرقلة تقديم المساعدة الإنسانية بصورة محايدة وغير متحيزة ومستقلة. في هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا لجهود أيرلندا والولايات المتحدة في تنسيق الجهود الرامية إلى كفالة توفر استثناءات إنسانية أفضية من خلال القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢) بوصفها خطوة إلى الأمام بلا شك.

وكما أقر مجلس الأمن بالفعل، فإن طابع ونطاق الصلات المحتملة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية يختلفان اختلافا

كان لكل منطقة من مناطق القارة الخمس نصيبها من الضحايا بين المدنيين وقوات الأمن والمسؤولين. فهذا التهديد عبر الوطني هائل، ولا يمكن لأي حكومة أو منظمة أن تحاربه بمفردها. والعمل المتضافر على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية أمر بالغ الأهمية. ويجب أن يتسم عملنا بنفس القدر من العزم وتعدد الأبعاد والقيام على مبادئ تعددية الأطراف.

ويدرك الزعماء الأفارقة هذه الحقيقة. ففي ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٢، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذين اجتمعوا في مالابو، إعلانا هاما جددوا فيه التأكيد على التزامهم بمكافحة جميع أشكال ومظاهر الإرهاب والعنف المتطرف في القارة. ويعزز هذا الإعلان المبادرات الإقليمية العديدة لمكافحة الإرهاب.

وترحب غابون بالتدابير المتخذة في الإطار المعياري الملزم لمكافحة الإرهاب الدولي والتدابير الرامية إلى توثيق التعاون الدولي. ولكن يجب علينا أن نفعل المزيد. وقبل كل شيء، يجب أن نضمن ألا يؤدي الاستقطاب الحالي في العالم إلى إضعاف تعددية الأطراف، الأمر الذي يمكن أن تستفيد منه الجماعات الإرهابية والمنتسبين لها بشكل خطير. وفوق ذلك كله، يجب أن نؤكد على الحاجة إلى اتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار الكامل الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة التي تجعل العديد من الشباب المحبطين أهدافا سهلة للتطرف والتجنيد في المنظمات الإرهابية.

وفي مواجهة هذه الآفة، يجب أن نتفق على عدد من المبادئ الأساسية، بما في ذلك، أولا، عدم التسامح إطلاقا مع جميع أشكال ومظاهر الإرهاب والعنف المتطرف؛ ثانيا، ترسيخ إجراءاتنا في التقيد الصارم بالقانون الدولي واحترام سيادة القانون والصلوك والبروتوكولات الدولية ذات الصلة؛ ثالثا، حماية إجراءاتنا من أي شكل من أشكال التسييس من خلال الحياد الذي لا تشوبه شائبة؛ رابعا، نزع الشرعية عن أي مبرر للإرهاب.

إن الإرهاب لا ينجم عن أوجه القصور في الحوكمة، ولكنه لا يزال يفكك ويزعزع استقرار خطط الحوكمة والجهود المبذولة في البلدان النامية ويزيد معاناة المحتاجين من الهشاشة المجتمعية. ونحن

المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. كما يجب أن نولي اهتماما خاصا لاحتياجات الأطفال والفئات السكانية الضعيفة إذا أردنا أن نعزز قدرتنا على التصدي للإرهاب على النطاق الكامل لتنوع أسبابه ومظاهره وآثاره.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أنه في الأشهر الستة المقبلة ستتاح للأمم المتحدة فرصة لتحسين أهم أطرها فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. فاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تنطلق من أكثر هيئاتها تمثيلا، وهي الجمعية العامة، وبالتالي فهي تشمل طائفة واسعة من الآراء والاحتياجات. والبرازيل مستعدة للمشاركة البناءة مع الدول الأعضاء بغية تحقيق نتائج طموحة خلال المناقشات المقبلة.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تعازي لأيرلندا في وفاة حفظة السلام الأيرلنديين الذين سقطوا في ميدان العمليات في لبنان.

أود أن أهنئ الهند على رئاستها الممتازة وعلى مبادرتها بمناقشة اليوم بشأن التهديد الذي لا تزال تشكله الأعمال الإرهابية للسلام والأمن الدوليين. وأشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف والمدير التنفيذي ويشيونغ تشن على إحاطتهما الملهمتين. كما أشكر السيدة أنجالي كولث على شهادتها المؤثرة.

إن الشبكات الإرهابية آخذة في التطور ومن الواضح أنها قادرة على الصمود، على الرغم من حشد المجتمع الدولي ضدها. وتزداد التهديدات الإرهابية من حيث الحجم والنطاق الجغرافي، وتنتشر في جميع مناطق العالم. وتتعرض الحكومات بشكل متزايد لضغوط من السكان الذين ضاقوا ذرعا بتنامي انعدام الأمن، لا سيما وأن التدابير السياسية والاقتصادية تبدو وأنها لا ترقى لمستوى الإلحاح والحزم اللازمين لمكافحة هذه الآفة. إنها حرب تعرض للخطر القدرات المحدودة للبلدان وتزعزع استقرار مناطق بأكملها.

في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر من هذا العام، تم ارتكاب ١٠٩٣ هجوما إرهابيا في إفريقيا، مما أسفر عن مقتل ٨١٦ ٧ شخصا وإصابة ١٧٧٢ آخرين. ووفقا لهذه الأرقام الصادرة عن المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب،

ولذلك، من المهم أن نجري استعراضا مستمرا لنظم الجزاءات الحالية لضمان تكييفها مع التهديد الإرهابي المتغير، ولا سيما من خلال استهداف مرتكبي الأعمال الإرهابية وهيكلا دعمهم على نحو أفضل. واحترام سيادة القانون أمر حاسم في تلك الممارسة، فيما نقل إلى أدنى حد من الآثار السلبية والأضرار الجانبية المحتملة للجزاءات على المجتمعات التي يحتمل أن تتأثر بها على نحو مجحف.

وتعتقد غابون أن جهود المجتمع الدولي يجب أن تسترشد بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تفهم الحالة في الميدان فهما أفضل. ولكنها لن تعمل بفاعلية إلا إذا كانت لديها قدرة حقيقية. ولذلك، فإن علينا أن نوفر لتلك المنظمات الأدوات اللازمة لبناء القدرة على الصمود. وفي ذلك الصدد، لا بد لي من التشديد على الصلة بين السلام والأمن والتنمية والحاجة إلى اتباع نهج كلي في مكافحة الأسباب الجذرية للإرهاب.

في الختام، أود أن أشدد على الطابع الحاسم لمكافحتنا للإرهاب بوصفها ضرورة مطلقة لتحقيق السلام لدولنا وأمنها وتتميتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر تصميمًا على اتخاذ تدابير عاجلة تتناسب مع التهديد في سياق حوكمة أوسع نطاقًا تشمل جميع قطاعات المجتمع. ومن شأن ذلك أن يحرم الإرهابيين من الدعاية الأيديولوجية التي يستخدمونها لتغذية نزعة التطرف والتلاعب بالمجتمعات المحلية الضعيفة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيّمة في هذا البيان.

ووفقًا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2022/7.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥

بحاجة إلى مواصلة تعاوننا وتعزيزه من خلال تبادل المعلومات، وتدريب موظفي الأمن والاستخبارات، وعند الاقتضاء، دعم عمليات مكافحة الإرهاب التي تضعف الجماعات الإرهابية، لا سيما على طول الحدود المشتركة، حيث تكون قدرة الدولة وسلطتها محدودة في كثير من الأحيان. وفي القارة الأفريقية، تشكل مبادرة أكرا، التي تسعى إلى توفير استجابة منسقة تجمع بين النهج العسكري والتدخلات الطويلة الأجل لمعالجة أوجه القصور في الحوكمة، نهجا مرجعيا في هذا الصدد.

ويجب أن نكيف استجابتنا بطريقة منسقة، لأن الاستجابات المجزأة تغذي مصالح الجماعات الإرهابية، التي تستغل العيوب المنهجية لاستثارة تربة خصبة للعنف. ومن بين هذه الثغرات الأزمات الصحية، مثل جائحة مرض فيروس كورونا، والأزمات الإنسانية، التي تزداد تعقيدا بسبب آثار تغير المناخ، إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة المتأصلة في الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتكررة. ولذلك، فإن عملنا الجماعي لمكافحة الإرهاب يتطلب نهجا شاملا وتدابير مناسبة للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلدان المتضررة، بما في ذلك تعليم الشباب وتدريبهم؛ وتعزيز سلطة الدولة، لا سيما في الدول الهشة؛ وتحسين الظروف المعيشية للفئات السكانية المحرومة.

وبالمثل، يجب أن نجفف منابع تمويل الشبكات الإرهابية من خلال تعزيز الشراكات في مجالات الاستخبارات المتعلقة بالمعاملات النقدية عبر الإنترنت؛ والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛ ومكافحة تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ ومكافحة الاتجار بالبشر والاختطاف طلبا للفدية التي ترتكها الجماعات المسلحة.

ويجب على الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها وأن توسع سبل عملها وأن تدعم بقوة مبادرات وعمليات السلام، ولا سيما المبادرات الأفريقية. ويجب أن تشكل جبهة موحدة لمكافحة الإرهاب، ويجب أن يلتزم الجميع التزاما كاملا. ويجب علينا أيضا أن نواصل جهودنا لاعتماد اتفاقية دولية بشأن الإرهاب الدولي، من شأنها أن توفر لنا خير مثال على أن دولنا وشعوب العالم تدين بالإجماع خطر الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره.